التطورات السياسية بعد تولي السادات الحكم وانفراده بالسلطة في مصر ١٩٧٠-١٩٨١

م.د. عمر عناد حمود مطلك

المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار / وزارة التربية

البريد الإلكتروني Email : fhufyffu@gmail.com

الكلمات المفتاحية: السادات ، مصر ، الاتحاد الاشتراكي ، الدستور ، مجلس الامة.

كيفية اقتباس البحث

مطلك ، عمر عناد حمود، التطورات السياسية بعد تولي السادات الحكم وانفراده بالسلطة في مصر ١٩٧٠-١٩٨١ ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The impact of political developments on Sadat's assumption of power and his monopoly of power in Egypt ١٩٧٠-١٩٨١

M.D. Omar Anad Hamoud Mutlak
General Directorate of Education in Anbar Governorate / Ministry of Education

Keywords : Sadat, Egypt, Socialist Union, Constitution, National Assembly.

How To Cite This Article
Mutlak, Omar Anad Hamoud, The impact of political developments on Sadat's assumption of power and his monopoly of power in Egypt ١٩٧٠-١٩٨١, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2024,Volume:14,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The research dealt with the impact of political developments on Sadat's assumption of power and his monopoly of power in Egypt from ١٩٧٠-١٩٨١. It touched on the role of the members of the Supreme Executive Committee of the Socialist Union and the Council of Ministers in Sadat assuming the position of president and how he was able to transform their convictions and thus their bias towards him and nominate him for the position of president, and how Sadat was able to He wins the position of President of the Republic, beginning a new phase in Egyptian history, which is one of the most dangerous phases that Egypt has passed through, as in the seventies, the largest war was fought with (Israel) and a peace treaty was concluded with it. This constituted a historical turning point in the lives of Sadat and Egypt.

Sadat launched a movement against the symbols and men of the Nasserist regime, which he called the "Revolution of Correction," which

still carries many secrets and mysteries, and many of the details of its events and behind-the-scenes are still kept secret. Therefore, the importance of the events of May 1971 lies in the serious shift they brought about in the direction of Egyptian political thought internally and externally. In particular, and a turning point in contemporary Egyptian history in general, as it represented a coup against the Nasserist regime with all its material and intellectual legacies and what the Nasserist experience produced over twenty years of the revolution.

The research discussed the issue of political reform and its place in the political peace, which was one of its priorities in the Egyptian street. The debate was intense and ongoing on the Egyptian political scene, which is considered the most important issue of all because of its significant role in establishing a true democratic life, especially since all national forces agree that the treatment What is decisive for getting out of the problems and challenges that Egypt faces is democracy, on the basis of which a clear formula is determined to regulate the relationship between the ruler and the ruled, in addition to dealing with the events of the uprising that occurred in 1977.

المستخلص

تناول البحث اثر التطورات السياسية في تولي السادات الحكم وانفراده بالسلطة في مصر ١٩٧٠-١٩٨١ ، إذ تطرق الى دور أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء في تولي السادات منصب الرئيس وكيف استطاع تحويل قناعاتهم وبالتالي انحيازهم اليه وترشيحه لشغل منصب الرئيس ، وكيف استطاع السادات ان يفوز بمنصب رئيس الجمهورية لتبد. مرحلة جديدة من التاريخ المصري وهي من اخطر المراحل التي مرت على مصر إذ تم في عقد السبعينيات خوض اكبر حرب مع (اسرائيل) وعقد معاهدة السلام معها مهذا ما شكل انعطافة تاريخية في حياة السادات ومصر .

قام السادات بحركة ضد رموز ورجال النظام الناصري اطلق عليها " ثورة التصحيح " والتي ما زالت تحمل الكثير من الأسرار والخفايا، ولايزال الكثير من تفاصيل احداثها وكواليسها طي الكتمان، لذا تكمن أهمية أحداث مايو ١٩٧١ فيما أحدثته من تحول خطير في توجه فكر السياسية المصرية داخلياً وخارجياً بشكل خاص، ونقطة تحول فاصلة في التاريخ المصري المعاصر بشكل عام، حيث مثلت انقلابا على النظام الناصري بكل موروثاته المادية والفكرية وما أنتجته التجربة الناصرية على امتداد عشرين عاما من الثورة

ناقش البحث قضية الإصلاح السياسي ومكانتها في السلم السياسي الذي كانت من اولوياته في الشارع المصري وكان الجدل محتدم ومستمر على الساحة السياسية المصرية التي تُعد أهم

القضايا على الإطلاق لما لها من دور بالغ في إقامة حياة ديمقراطية حقيقية ، خاصة أن كل القوى الوطنية تجمع على أن العلاج الحاسم للخروج من المشاكل والتحديات التي تواجهها مصر هو الديمقراطية التي تحدد على أساسها صيغة واضحة لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، فضلا على انه عالج احداث الانتفاضة التي وقعت في عام ١٩٧٧ .

المقدمة

يعد السادات من اكثر الشخصيات جدلية من الذين تصدوا لمنصب رئيس الجمهورية في مصر ذلك انه خاض حربا شرسة مع (اسرائيل) فضلا عن عقد معاهدة السلام معها ، فكان ذلك مدعاة لحوادث كثيرة انعكست على مصر وعلى العالم العربي والاسلامي .

وادراكا لأهمية هذه المرحلة من حياة الامة وما شكلته من انعطافه خطيرة على قضايا الامة ولاسيما القضية الفلسطينية وقع اختيار الباحث على موضوع اثر التطورات السياسية في تولي السادات الحكم وانفراده بالسلطة في مصر ١٩٧٠-١٩٨١ ، لتسليط الضوء على تلك الوقائع والاحداث ولفك الاشتباكات والالتباسات وتبيان الحقائق .

قسم البحث على عدة محاور والتي تناولت ظروف ارتقاء السادات الى منصب الرئاسة ومن ثم كيف تصدى للطامحين الى السلطة من زملائه في ما عرف باحداث مايو ١٩٧١ والتي شكلت انعطافه كبيرة في مصر إذ ان السادات استطاع القضاء على خطومه ، ثم كيف انه واجه الانتفاضة الداخلية وقضى عليها ، كذلك جهوده في الاصلاح السياسي ولاسيمافي اصدار الدساتير لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وتوصل الباحث الى استنتاجات مهمة تم عرضها في الخاتمة ، وثبت بالمصادر التي اعتمدت في انشائه .

اثر التطورات السياسية في تولي السادات الحكم وانفراده بالسلطة في مصر ١٩٧٠-١٩٨١

على الرغم من أن السادات أصبح قاب قوسين أو أدنى من تولى رئاسة الجمهورية فإنه كان مدركاً لسلطة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء ونفوذهم وطرقهم الملتوية إلى حد كبير لتقرير من سيصبح خلفا لعبد الناصر، فلم يكن أحد ينظر إلى النصوص الدستورية على أنها ملزمة ، فكان لمبدأ القوى حسابات أخرى ، وهو ما وضعه السادات في أولويات تفكيره واعتبارات اللعبة السياسية باستحالة تمرير وصوله إلى كرسي الرئاسة دون مهادنة وموافقة معاوني عبد الناصر، لاجتياز أهم التحديات وأصعبها على طريق منصب رئيس الجمهورية [١]، ورغم شغل السادات منصب نائب الرئيس حتى عشية رحيل عبد الناصر وكونه أحد رجال ثورة يوليو، فإن ذلك لم يزن شيئا أمام سلطة رجال عبد الناصر ونفوذهم، فضلا عن أن شعبية عبد الناصر ذاته قد التهمت شرعية الثورة وتمركزت في شخصه فلم يترك لغيره

شيئا، لذا لم يكن أمام السادات من بديل غير مهادنة رجال عبد الناصر والتعاون معهم وفق رؤيتهم واستراتيجيتهم إلى حين [٢] .

فمن منطلق السلطة والنفوذ بدا واضحا أن تحديد القرار لم يخرج من أيديهم، اذ كان شعراوي جمعة وزيرا للداخلية، ويسيطر على الشرطة ومباحث أمن الدولة والأمن المركزي، ومحمد فوزي القائد العام للقوات المسلحة ووزيرا للحربية، وسامي شرف كان يشغل منصب وزير شؤون رئاسة الجمهورية، ويسيطر على الحرس الجمهوري، أما أمين هويدي فكان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ومشرفا على جهاز المخابرات العامة، حتى عُين محمد حافظ إسماعيل رئيسا للمخابرات العامة في يونيو ١٩٧٠، ولبيب شقير رئيس مجلس الأمة، وعبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي، ومحمد فائق وزير الإعلام، إلى جانب نفوذ علي صبري عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي، وآخرون لم يكونوا يشغلون المناصب الرئيسة في الحكومة ، إلا انهم كانوا يشكلون أغلبية في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، وبناء على ذلك فإن الحكومة، والتنظيم السياسي، القوات المسلحة والشرطة وأجهزة المخابرات كانت في أيديهم على نحو محكم [٣] .

وبرغم هذا التشكيل من المسؤولين الحكوميين ، وما امتلكته هذه المجموعة من اوجه عناصر القوى، فإن السادات مبصرا بثغراته القاتلة وسرعان ما بدت له إمكانية اختراقه، فكانت دائرة الشك التي شملتهم جميعا والوجه الآخر الذي يطاردهم، كفيلين بتقطيع أوصال قوتهم وتحالفهم، فضلا عن العداء الذي ناصبه أعضاء المجموعة لبعضهم البعض، كما لم تجمعهم أيديولوجية محددة، فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد كان هناك ثلاث أشخاص بثلاث مجموعات، هم أنور السادات وحسين الشافعي وعلي صبري ، ثم انضم حسين الشافعي للسادات ، ومعهم محمد حسنين هيكل ، ولكن دوافع المصلحة كانت كفيلة بالتغلب على أكثر من ذلك ، وكان محصلة ذلك ازدياد رصيد السادات لترشيحه رئيسا للجمهورية .

وبدلاً من طرح فكرة ارتقاء أحدهم إلى الرئاسة اكتفت مجموعة مايو بمساومة السادات ومقايضته، لذا انصبت اجتماعاتهم على تأكيد مبدأ جماعية القيادة ، وتوزيع المسئوليات وتولي المؤسسات السياسية والدستورية ممثلة في أشخاصهم المسئولية كاملة بمعنى عدم الانفراد بالسلطة، بل فرض الوصاية اعتقادًا في ضعف شخصية السادات وخضوعه، والأهم قبول السادات وموافقته رسميًا على شروطهم كافة ، بأنه لن يكون هناك حكم فردي على نحو ما كان في عهد عبد الناصر، يقوم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي بدراسة جميع القضايا المهمة ويتخذون القرارات بأغلبية الأصوات، ولا يقوم رئيس الجمهورية بمهام

رئيس الوزراء، يصوت مجلس الأمة على جميع القضايا المهمة، وأخيرًا يقوم الوزراء باتخاذ القرارات في دوائر اختصاصهم ، بمراعاة أن ذلك لم يكن بغرض المصالح الوطنية وتطبيقا لمبدأ الديمقراطية وتفعيل دور المؤسسات وإنهاء حكم الفرد، بقدر ما كان حرصا على استمرار تواجدهم في السلطة [٤].

لكل هذه الاعتبارات، كان الإصرار على أن يتم الترشيح والانتخابات خلال الأطر الدستورية والسياسية القائمة في مواجهة ما كان يروج له بعض الشخصيات العودة مجلس الثورة القديم ولم يكن ذلك إلا مجرد مناورة لترهيب الشعب [٥]، ونوعا من الخداع بدافع انحصار التفكير في اختيار السادات وحده دون التفكير المتروي في البدائل [٦]، ودون مرور وقت كاف لتقليب الأمور على وجوهها وزواياها المختلفة، وعوضا عن ذلك تتابعت الخطوات في سرعة هائلة لترشيح السادات رئيسا للجمهورية رغم كل التحفظات، وعلى الفور عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً خصص لمناقشة ترشيح رئيس الجمهورية في ٣ أكتوبر ١٩٧٠، حيث أيد الجميع ترشيح السادات وتزكيته فيما عدا حسين الشافعي ، نظرا لطموحاته وتطلعه لشغل المنصب لكنه سرعان ما تراجع عن موقفه بناء على الاتفاق الذي تم بينه وبين السادات على أن يتولى السادات فترة واحدة، وحسين الشافعي يتولى بعده فترة أخرى [٧].

وعلى أية حال فقد زُكي السادات إلى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، التي عقدت اجتماعا بموجب هذا الترشيح أوضح خلاله الرؤية السياسية الداخلية والخارجية، وتمت موافقة اللجنة بالإجماع على أن المؤسسات السياسية والدستورية الحالية هي وحدها صاحبة السلطة الشرعية، وبدهاء من السادات الذي قرر الانحناء للعاصفة وافق على المقايضة والنزول على شروطهم، بألا يكون هناك حكم فردي على نحو ما كان في عهد عبد الناصر، ومن هذا المنطلق بدأت حملة مركزة لتقديم السادات للجماهير على غير الصورة التي استقرت عنه في الأذهان، فكان من أشق الأمور إقناع قيادات الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب به [٨].

ونجحت الحملة المركزة التي أُعْتُمِدَ فيها على إيقاظ مشاعر الإحساس بالخطر من القوى المعادية والمتربصة في الداخل والخارج والتي تسعى لاستغلال الظروف لمحاولة إحداث انقسامات وتمزق في الجبهة الداخلية أو افتعال الصراع على السلطة، وعلى الدعوة للحرص على تهيئة الجو المناسب لسرعة بدء المعركة الحاسمة، والأهم من ذلك الالتزام باستمرار الخط الناصري بكل ما يعنيه وقد طغت تلك الاعتبارات على ما عداها، وتوحدت كل الخطى لتشرع بتنصيب السادات رئيسا للجمهورية [٩].

فكان هناك حرص شديد من أعضاء اللجنتين التنفيذية والمركزية على أن يُختار السادات بالإجماع وأن يعلن ذلك بوضوح وعلى ضوء ذلك اجتمعت الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي في ٦ أكتوبر، واتخذت الإجراءات الدستورية والسياسية باستصدار قرار جمهوري لدعوة مجلس الأمة لانعقاد غير عادي في اليوم التالي الترشيح اسم رئيس الجمهورية المؤقت، وإجراء استفتاء شعبي تقرر له موعد ١٥ أكتوبر ١٩٧٠ وبناء على ترشيح اللجنتين التنفيذية العليا والمركزية للسادات، قرر مجلس الأمة بالإجماع ترشيح السادات رئيسا للجمهورية، ودعي السادات لإلقاء بيانه أمام المجلس [١٠] .

وقَدَم السادات إلى مجلس الأمة بصك موافقة رجال عبد الناصر وألقى بيانه " الذي بدأه برثاء الرئيس الراحل ، وحدد سياسته متوسما السياسة نفسها التي أرساها عبد الناصر، فلم يكن أمام السادات سوى ذلك من حيث التزام السيادات بالنضال من أجل الأمة العربية وتحرير الأراضي العربية المحتلة [القدس والضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء] مع الحرص الكامل لتأكيد حقوق الشعب الفلسطيني...إلخ ، والذي يستلزم تحديد العدو تحديداً لا شبهة فيه مجسدّا في (إسرائيل) والصهيونية الدولية والاستعمار العالمي، والذي يجمعنا معهم صراع مصيري يساندنا فيه علاقاتنا بالاتحاد السوفيتي، وتدعيم سياسة عدم الانحياز موازنة بالاتجاه التقدمي الاشتراكي وأخيرا أجمل السادات برنامجه بإيداع وثيقة بيان ٣٠ مارس والالتزام بتطبيقها وعلى ذلك فإن الالتزام وإن عد بوصفه برنامج عمل، فإنه التزام نظري وشكلي أيضا ؛ لإقناع الجماهير باستمرار طريق عبد الناصر الذي لم يعد غيره في قلوبهم وفي الحقيقة لم يكن باقي ما التزم به السادات أكثر حظا من بيان ٣٠ مارس على نحو ما سنرى أما الشق الثاني من الصفقة ، فقد أكده السادات، وأقر به علنا أمام الشعب بضرورة إعادة توزيع المسئوليات ضماناً لبقائه في الحكم إلى حين تتضح معالم الطريق المقابل ويأمن السادات اجتيازه ، وبحلول منتصف أكتوبر كانت قد تمت عملية الاستفتاء وتولي السادات مقاليد الحكم ولكن تحت الوصاية ، إلا أنه بكل المقاييس كان السادات قد كسب تلك الجولة [١١] .

وفور إعلان نتيجة الاستفتاء أصبح السادات رئيسا للجمهورية في أكتوبر ١٩٧٠ وكان طبيعيا أن : يصبح عهد السادات امتداداً لثمانية عشر عاماً من الثورة حيث يمثل السادات أحد رموزها، والذي لم يعترض قط على أي من القرارات الناصرية طوال فترة حكم عبد الناصر وكان ذلك بمنطق الإذعان أكثر منه اقتناعا إلا أنه ما لبث أن أصبح واضحا أن عهد السادات سيكون عهدًا متميزاً على صعيدي السياسة الداخلية، والسياسة الخارجية لمصر إقليمياً ودولياً ليتخذ الصراع العربي الإسرائيلي ودور مصر في مجرى مغايرا تماماً عما ساد و أرسي في الحقبة

الناصرية، وما لذلك من أبعاد مهمة وخطيرة على السياسة الداخلية، ومن ثم سوف تشهد السياسة المصرية داخليا وخارجيًا ، خلال عقد السبعينيات تطورات خطيرة لتعد تلك المرحلة من أخطر مراحل التاريخ السياسي المصري المعاصر، إذ فتحت الطريق أمام سلسلة من التطورات المتلاحقة التي لا نزال نلمسها حتى الوقت الراهن، منذ تولي السادات الحكم وانفراده بالسلطة والشروع في إعادة بناء توجه السياسة المصرية على نحو متناقض مع القناعات التي كان قد تُصل إليها خلال المنهج التجريبي الناصري داخلياً وإقليمياً ودولياً ومحاولة فك العرى والارتباط العضوي بين الصراع العربي الإسرائيلي وقضايا الاستقلال الوطني والتنمية التي كان من المستحيل إيجاد تسوية لها سلما أو حربا بدون التأثير سلباً أو إيجابًا في توجهات مصر فيما يتعلق بهاتين القضيتين ولم يحدث هذا الانقلاب فجأة وإنما من خلال لمسات خفية متعاقبة ومراحل تدريجية متواترة [١٢] .

والواقع أن هذه الأبعاد العميقة والتغيرات الجذرية التي اعتزم السادات إجراءها كان من المفترض أن . تصطدم بمعضلات وتناقضات على مستويات عدة داخلية وإقليمية ودولية فاستلزم التغيير في كثير من التوجهات الحذر الشديد والتدرج المخطط فمثلت الزعامة الكارزمية لعبد الناصر ليس فقط عائقا أمام العهد الجديد لترسيخ شعبيته وإنما أيضاً استلزمت عدم الإفصاح سريعاً عن التحولات والتغيرات المهمة التي اعتزم إجراءها وربما لعبت هذه الحقيقة المزدوجة دوراً مهما في الغموض الذي أحاط بسلوك السادات وسياساته في بداية عهده بجانب طبيعة شخصيته " المعقدة " حيث بدأ في التحول عن التوجهات السياسية للعهد الناصري في الوقت الذي حاول فيه الاستناد إلى شرعيته من جانب، ومظاهر التخلص من رموز العهد الناصري من جانب آخر، فضلا عن الارتباطات العربية التي جعلت من مصر جزءا لا يتجزأ من المفهوم الواسع للصراع العربي – الإسرائيلي والتزامها بالحل الشامل الذي لا يقتصر على عودة سيناء فحسب، أما العقبة الأخيرة فتمثلت في الاتحاد السوفيتي الحليف الاستراتيجي والمصدر الوحيد للسلاح لتتفاعل وتصدم تلك التناقضات توطئة التحالف مع الولايات المتحدة وبدء عهد جديد .

لذا شهدت المرحلة الأولى من عهد السادات التي امتدت لثلاثة أعوام منذ توليه الحكم في أكتوبر ١٩٧٠ وحتى اندلاع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ إجراءات تثبيت دعائم النظام والبحث عن مصادر فكرية جديدة للشرعية فمثلت فترة انتقالية من تاريخ النظام بين عهدين سياسيين لهما توجهاتهما المختلفة، رغم أن هذه الفترة الانتقالية لم تشهد تغييرات جذرية فإنما حملت إرهاصات التحولات السياسية المهمة التي شهدتها المرحلة اللاحقة على حرب أكتوبر فكانت التحولات السياسية التي شهدتها الفترة الانتقالية التي أطلق عليها السادات " ثورة التصحيح " في١٥ مايو

١٩٧١ والتي رفع النظام فيها شعار دولة المؤسسات وسيادة القانون قد ارتبطت في الواقع بحقيقة الصراع على السلطة الذي انتهى بتصفية السادات لبقايا رموز العهد الناصري [١٣] تمهيدًا للقضاء على أسس وسياسات النظام الناصري والتجربة الاشتراكية والتحالف مع الاتحاد السوفيتي، وتغيير خريطة العلاقات الخارجية المصرية لتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة لأمريكية التي كان يعتقد أن بيدها إيجاد تسوية سياسية للصراع في الشرق الأوسط وعودة الأراضي المحتلة [١٤] .

واصلت الأحداث مسيرتها، وأصبح السادات رئيسا للجمهورية بإرادتهم الكاملة تحت شعار الاستمرار على درب فكر عبد الناصر، والأهم مبدا القيادة الجماعية التي ارتبط بها رئيس الجمهورية في خطاب ترشيحه سواء أمام اللجنة المركزية أو مجلس الشعب ووضع السادات تحت الاختبار خلال فترة الرئاسة المؤقتة لحين ترتيب الأوراق واعادة الحسابات لكل القوى وبدهاء من فكر السادات الذي ساندته الظروف بوجود بعض مراكز القوى لصالحه وخداع خصومه بعدم مقدرته على الاطلاع بمسئوليات الحكم منفردًا وطمأنتهم باستقلال عملية صنع القرار في دوائر اختصاصاتهم وما ينطوي على ذلك من مغزى خاص اجتاز السادات هذا الاختبار لتبدأ أحداث الجولة الثانية بافتعال الأزمات وتأجيج الصراع الداخلي لإحكام سيطرته على مقاليد الحكم وتثبيت دعائم سلطته [١٥].

أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ والصراع على السلطة :

رغم مرور الكثير من الاعوام على أحداث مايو ١٩٧١، وما أطلق عليه السادات " ثورة التصحيح " التي قام بها ضد رموز ورجال النظام الناصري، ما زالت تحمل الكثير من الأسرار والخفايا، ولايزال الكثير من تفاصيل احداثها وكواليسها طي الكتمان، لذا تكمن أهمية أحداث مايو ١٩٧١ فيما أحدثته من تحول خطير في توجه فكر السياسية المصرية داخلياً وخارجياً بشكل خاص، ونقطة تحول فاصلة في التاريخ المصري المعاصر بشكل عام، حيث مثلت انقلابا على النظام الناصري بكل موروثاته المادية والفكرية وما أنتجته التجربة الناصرية على امتداد عشرين عاما من الثورة ، كان من بينها رجال عبد الناصر ممن أطلق عليهم " مراكز القوى " ليس دفاعا عن الحقبة الناصرية – فهذه ليست مهمتنا – وإنما رصد للتغيرات والتطورات التي طرأت على موروثنا الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فقد عمد السادات إلغاء التراكم في الثروة والخبرة، والعودة إلى مربع " الصفر" متناسيا أن عملية التراكم في الخبرة السياسية والثروة الاقتصادية والتراث الثقافي، حق من حقوق الشعب ، ومبدأ من مبادئ السيادة الوطنية لا يجوز

التفريط فيه أياً كانت نتائج التجربة السابقة ومهما كانت إنجازات التجربة اللاحقة فالتقلبات المفاجئة أشد خطر يمكن أن يواجه الدولة .

على أية حال ، لم تنته أحداث مايو ١٩٧١ بالإطاحة برجال عبد الناصر واعتقالهم فقط وإنما أسست التحولات جذرية في السياسة الداخلية والخارجية خلال عقد السبعينات فمن المستحيل فهم استراتيجية السادات وسياسته ، دون العودة إلى أحداث مايو ، تلك المحطة الرئيسة التي انطلقت منها أحداث الحقبة الساداتية وقضاياها على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية لذلك سوف نتناولها بالدراسة التحليلية بكل جوانبها على النحو الآتي :

إرهاصات الصراع ودوافعه :

لم يكن الإصرار على وحدة الصفوف والتماسك فيما بين ورثة النظام الناصري وتخطي الخلافات والنزاعات واعمال شرعية النظام كما يقررها الدستور وانتقال السلطة في إطار " النظام الناصري" دون تغيير إلا طمعاً في القيادة الجماعية إلا أنه لم يمض وقت طويل حتى نشطت الصراعات المكتومة بين محاور متعددة ومتداخلة بتعقيدات ذاتية وموضوعية وبدت تلوح في الأفق نوايا السادات وخطة خداعه للورثة الشرعيين "على حد اعتقادهم" [١٦] فكل ما صدر عن السادات من قرارات وتوجهات سياسية وعسكرية معلنة إلى المؤسسات الدستورية والسياسية والشعب وقوات المسلحة لا تترجم نواياه واتجاهاته الحقيقية، وإنما كانت مجرد إجراءات تكتيكية تطلبتها طبيعة المرحلة فمع مطلع عام ١٩٧١، بدأت تتضح فلسفة السادات وسياسته الإدارة الدولة وممارسة مسئولياته بصفته رئيسا للجمهورية، ورؤيته الخاصة لترتيب أولويات القضايا آليات تصديه لها وهو ما استلزم العمل على جميع المحاور فاختلط العمل الداخلي والخارجي ، وتداخلت الأحداث وتصاعدت الأزمات وتحددت الخطوط العريضة لسياسته من خلال ممارسته المسئوليات الحكم والتي اتضحت في حرص السادات على التشبث بالمسئولية كاملة وانفراده بالسلطة وما استلزم ذلك من إجراءات حاسمة لإزاحة كل ما يعوق حركته تجاه فتح طريق المفاوضات المباشرة والبحث عن الحل السلمي عن طريق واشنطن ، وحفظا للتوازن مع الإبقاء على الجسور مع موسكو – على طريقته الخاصة – ضمانا للدعم العسكري [١٧] .

وباقتراب موعد وقف إطلاق النار من الانتهاء، دعا السادات مجلس الدفاع الوطني للاجتماع بمقر القيادة العامة في ٢ فبراير ١٩٧١، وشارك أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وبعض الوزراء أعضاء مجلس الدفاع الوطني وتحول الاجتماع إلى مؤتمر موسع ضم الرئيس السادات وحسين الشافعي، علي صبري، دكتور محمود فوزي ، عبد المحسن أبو النور، شعراوي جمعة ،

الدكتور عزيز صدقي ، محمود رياض ، الفريق أول محمد فوزي، سامي شرف، أحمد كامل ، الفريق محمد صادق، وحضر اللواء محرز مصطفى مدير المخابرات الحربية مقررًا للمجلس[١٨].

وكان الهدف من هذا الاجتماع الذي مثل قمة القيادة السياسية والعسكرية في الدولة دراسة الموقف السياسي والعسكري بعد انتهاء فترة من وقف إطلاق النار المقرر في ٥ فبراير ١٩٧١[١٩] افتتح السادات جلسة مجلس الدفاع الوطني الموسعة بتحديد الهدف من الاجتماع وطلب معرفة الرأي الفكري للحاضرين حسب الأقدمية وتكلم حسين الشافعي ثم علي صبري، وهكذا وكان إجماع الرأي على ضرورة القتال لتحرير الأرض إذا كانت القوات المسلحة مستعدة لذلك ولم يحدد الدكتور محمود فوزي اتجاهًا معيناً ، وأسهب محمود رياض في عرض الموقف السياسي وتطوره وأوضح أن التوقيت مناسب لبدء القتال من وجهة النظر السياسية، بعد أن استنفدت مصر كل الحلول السلمية أما رأي وزير الحربية الفريق محمد فوزي فقد انصب على تأكيد استعداد القوات المسلحة للقتال لتحرير الأرض في الوقت الحاضر، وأن دعائم المعركة كلها متوفرة، وأوضح أنه بالرغم من أن بعض الصواريخ [أرض/ جو] المخصصة لتكثيف الدفاعات الجوية عن بعض مناطق الصعيد لم تصل بعد ، فإنها لا تؤثر في قرار بدء المعركة بسبب تعويض هذه الكثافة [بلواء ميج ٢١] متمركز فعلا في الصعيد، لحين وصول هذه الصواريخ قريبا [٢٠] .

وبعد انتهاء جميع الحاضرين من الإدلاء بآرائهم الفكرية التي تؤيد استئناف القتال في هذا التوقيت، مما يُعَدّ انعكاس الرؤية الفكرية لمجموعة مايو رغم المحاذير والمشكلات التي كانت لا تزال قائمة ورغم هذا الإجماع، فإنه لم يؤثر في القرار الفكري النهائي الذي أضحي بيد السادات فما بين التناقض الحاد الذي ساد جو المناقشات، وما بين استئناف معارك الاستنزاف وبين مد وقف إطلاق النار لحين استكمال الاستعدادات العسكرية مع استغلال فرصة الحل السلمي المرتقبة بدأ واضحا أن "مجموعة مايو" كانت تهدف إلى استئناف القتال بدافع اعتبارات السياسية الداخلية بغض النظر عن الاعتبارات العسكرية، وذلك لتعجيز السادات وتحجيمه بتقييد حركته خشية أن ينقلب عليهم وهو ما يوكده إصرار الفريق محمد فوزي تصديق السادات على خطة الحرب، إلا أن السادات رفض التوقيع [٢١]، وكان رفض السادات يستند إلى أسباب موضوعية تتعلق بالوضع العسكري واعتبارات أخرى وليس التهرب من المعركة كما زعم الفريق محمد فوزي ومجموعة مايو وهو ما يركده الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه أثناء اجتماعه باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي بتاريخ ٢٢ يوليو عام ١٩٧٠ ، أن قبل وفاته بشهرين فقط ، بينما رأى بعض المحللين العسكريين أن ذلك كان لتبرير الموافقة على مبادرة روجرز [٢٢].

وعملماً فاجأ الجميع بأن لديه فرصة لاستغلال الموقف السياسي وإعلان مبادرة سلام ، كما رفق استئناف حرب الاستنزاف التي حققت الهدف منها، كما أوضح عزمه لإعلان مد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثين يوماً فقط بعد انتهاء الفترة المقررة في ٥ فبراير ١٩٧١، لإعطاء فرصة أخيرة للدول الكبرى لتحقيق السلام في المنطقة هكذا أفلت السادات بعد أن أعلن إنهاء الاجتماع وخرج الجميع ينتابهم الشك والحيرة فيما وراء السادات وما يخطط اليه فكره خاصة بعد أن اتضحت نواياه وتوجهاته نحو الانفراد بالسلطة واتخاذ القرار وتحلله من الالتزام الذي قطعه على نفسه الذي استنفذ الغرض منه [٢٣].

ومنذ ذلك القوت فصاعداً ، شهدت معركة الصراع على السلطة تطورات متلاحقة ، لتأخذ منحنى ينذر بالخطر ، فما لبث السادات أن أعلن عن مبادرته للسلام [٢٤] دون أن يطلع أحداً على أفكاره، ودون دراسة أو موافقة سابقة من جانب القيادة الجماعية والمسؤولين بالدولة ليتجاوز السادات ما طُرحَ خلال اجتماع مجلس الدفاع الوطني في ٢ فبراير ١٩٧١، حيث قرر وقف إطلاق النار ثلاثين يوماً أخرى، في إطار مشروع انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية، مقابل تطهير القناه وإعادة فتحها للملاحة الدولية ، وفوجئت جميع القيادات السياسية بمبادرة السادات قبيل إلقاء خطابه أمام مجلس الأمة بدقائق معدودة ، وبما تنطوي عليه من قرارات ومبادئ [٢٥] .

ولم يلق السادات بالاً للمشاجرة العنيفة التي أثارها عدد كبير من الوزراء مع الدكتور محمود فوزي، اعتراضاً على بنودها وذلك قبل دخول السادات قاعة المجلس، وإذا بالسادات يفجر قنبلته السياسية على حين غرة من الجميع، وبامتهان سافر خرج السادات من قاعة المجلس متجاهلاً إياهم، تصعيداً للصراع وتجنباً للمواجهة إلى حين لتصبح المبادرة نواة تفجير للصراع ، لما انطوت عليه من أبعاد خطيرة ومؤشرات غير مبشرة [٢٦].

ومنذ ذلك الوقت، بدأ العد التنازلي للمواجهة أسرعت وتيرته شروع السادات في الاتصالات السرية مع القائم بأعمال السفارة الأمريكية، دونالد بيرجس، وهو ما رصدته المخابرات العامة، وبدأت في كتابة تقاريرها عن هذه الاتصالات التي تكشف عن عزم السادات ونواياه، بشأن تعديل هيكل المؤسسات السياسية بالدولة ، بما يعنيه ذلك من تحولات جذرية في التوجه العام، وهو ما رفضته وتصدت له مجموعة مايو [٢٧].

وجاء مشروع الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا وليبيا ، ليفجر الصراع برمته بمناورة تكتيكية سعى السادات لإحياء مشروع الاتحاد الثلاثي الذي عقده عبد الناصر، رغم معرفة السادات وإدراكه للظروف والملابسات التي احاطت بتوقيع ميثاق الاتحاد الثلاثي، الذي لم يخرج عن إطار التغطية السياسية لتأمين الثورة الليبية ، التي كانت لا تزال في مهدها، فكان الميثاق في

حقيقته بياناً لحسن النوايا، أكثر منه وثيقة مشروع تحدد مضمون الاتحاد وأهدافه، وما يستلزمه من إجراءات دستورية وسياسية ، فأن السادات التقط هذا الخيط، ليكون طوق النجاة من إقحامه في حرب لم يكن قد اتخذ قرارها بعد، وبوصفه مبرراً واقعياً لتأجيل قرار الحرب في الظروف الراهنة، مما يعطي فرصة مقبولة للمباحثات السلمية وشرعية البحث عن حل سياسي من مصدر قوة بأسم الدول الثلاث، بغض النظر عن مضمون الاتحاد وتنفيذه كان مشروع الاتحاد بمثابة إجراء تكتيكي لإشغال الأجهزة الدستورية والسياسية والشعب بإجراءات الاتحاد، وما يتبع ذلك من تغيرات، خاصة أليه اتخاذ القرار [٢٨] .

وعلى أي حال ، فقد بدأت الاجتماعات على مستوى الرؤساء منذ بداية نوفمبر ١٩٧٠، انتهت باجتماع بنغازي ابريل ١٩٧١ ، إذ وقع الرؤساء الثلاثة على اتفاقية اتحاد الجمهوريات العربية الثلاثة مصر وسوريا وليبيا وسط مظاهرة شعبية إعلامية ضخمة، واعتذر السودان بدعوى عدم استكمال تنظيماته الداخلية ، وكان الرئيس نميري يفضل التكامل الاقتصادي كخطوة سابقة وتمهيدية بينما كان السادات مصراً على إتمام اتفاقية الاتحاد بأقصى سرعة ممكنة، رغم معارضة وفد المفاوضات والأجهزة السياسية والدستورية والقوات المسلحة في مصر لنصوص الاتفاق وتوقيعه وتقدير فشله قبل قيامه إذ أن اسس الاتحاد لا تنطبق على الأوضاع السياسية والنظم الاجتماعية في الدول الثلاث ، لا سيما إن اسباب فشل الوحدة المصرية السورية لم تغب عن الأذهان ، مما أثار حوله الشكوك في القصد والهدف [٢٩] .

حكومته والذي من خلاله وحده سوف تستطيع (اسرائيل) أن تحقق أهدافها السياسية والاستراتيجية ليس في مصر فحسب، بل في المنطقة بأسرها، وأدركت أن فقدان السادات سوف يطيح بكل أحلامها وطموحاتها [*].

وأخيرا اعتبرت الولايات المتحدة الصراع الداخلي الذي خاضه السادات ضد معارضيه أولى خطواته إلى البيت الأبيض، فلم تدع الفرصة تفلت من يدها، وأخذت على عاتقها جذب خيوط السادات وتشجيعه بالطرق الدبلوماسية على ضرورة إعادة العلاقات الثنائية والاتصالات بين البلدين، وبالمقابل التخلص من الوجود السوفيتي في مصر تمهيدًا لخروجه من الشرق الأوسط، وتحقيق هدف استراتيجي أمريكي مهم يتم على أثره احتواء المنطقة وإعادة رسم خريطتها السياسية والجغرافية تحت مظلة السلام الأمريكي، ذاك الرهان الذي كسبته الإدارة الأمريكية انطلاقا من تلك الجولة الحاسمة التي ستحدد وجهة السادات وعقيدته السياسية ودوافع ومصدر قراراته المصيرية التي ستشكل ملفات ووثائق واشنطن، أهم مصادره وروافده المعلوماتية تحقيقا للاستراتيجية الأمريكية التي أرادت أن تصنع من السادات بطلاً من طراز خاص [٣٠].

اصدار دستور عام ١٩٧١ وتعديلاته في عام ١٩٨٠.

تحتل قضية الإصلاح السياسي مكانة الصدارة في الجدل الدائر والمستمر على الساحة السياسية المصرية التي تُعد أهم القضايا على الإطلاق لما لها من دور بالغ في إقامة حياة ديمقراطية حقيقية، خاصة أن كل القوى الوطنية تجمع على أن العلاج الحاسم للخروج من المشاكل والتحديات التي تواجهها مصر هو الديمقراطية التي تحدد على أساسها صيغة واضحة لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وتحقق حماية المحكومين من عدوان وتعسف الحاكم وتضمن حقوقهم التي كفلتها الدساتير، وتقيم مؤسسات دستورية وأحزاب سياسية فاعلة في إرساء مبادئ الديمقراطية [٣١] .

لم تكن مصر حديثة العهد بالدستور، ففكرة الدستور ضاربة بجذورها في تاريخها الحديث [٣٢] فقد ارتبطت قضية الإصلاح السياسي بوجوب إقرار دستور يحد من تغول السلطة التنفيذية على سلطات الدولة الأخرى ، ويحمي خطوات الإصلاح السياسي ، ويصون حقوق الأفراد وحرياتهم، اذ قدرت أهمية الدستور باقترانه الدائم بمطلب الاستقلال فقد أدركت الحركة الوطنية أن الاستقلال والدستور وجهان لعملة واحدة ، فالاستقلال يحقق تحرير الوطن من الاحتلال الأجنبي ، والدستور يكفل حرية المواطنين من دكتاتورية الحاكم واستبداده وهو ما تبنته ثورة ١٩ مارس ١٩١٩ ومن بعدها ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حيث ألغي النظام الملكي وحل محله النظام الجمهوري وصدرت عدة دساتير مؤقتة انتهت بصدور الدستور الدائم للجمهورية عام ١٩٧١[٣٣]

نشأة دستور ١٩٧١ الدستور الدائم :

أعلن السادات الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية عشية الإطاحة بمراكز القوى والانفراد بالسلطة، عقب ما أطلق عليه اصطلاحا حركة التصحيح وثورة ١٥ مايو، التي ذكر السادات بأنها لا تضع زعامة جديدة له شخصيًا، وإنما تكمن قيمتها وأهدافها في إعطاء القيادة والزعامة التحالف قوى الشعب العاملة التي لازمتها إجراءات عاجلة بالدعوة إلى التعجيل بوضع الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية [٣٤] فارتفعت رايات الديمقراطية وشعارات إطلاق الحريات، لتكون قضية الحريات العامة ميدانا للصراع؛ باعتبارها المشكلة الحقيقية للشعب المصري، التي تكفل – إذا راهن عليها – وقوف الجميع إلى جواره ودعم سلطته ، لذا قرر السادات أن ينازل خصومه على جبهتها ، منددا بأولئك الذين كرسوا الحكم البوليسي وأهدروا الحريات ، وأوهموا الشعب بأن ذلك هو محور الصراع فرفع السادات شعارات الديمقراطية وتصفية المعتقلات ووقف التنصت والتسجيلات ، وإقامة دولة المؤسسات فكان طبيعيًا أن ينتصر السادات

في معركته وكان منطقيا أن يشرع فور انتصاره في إعادة تشكيل كل المؤسسات القائمة لا لكي تشاركه في الحكم ، بل لكي يتخلص من أتباع مراكز القوى، ويأتي بمن يثق بهم [٣٥].

وبناءً على ذلك ، أصدر السادات قرارة في ٢٠ مايو ١٩٧١ بتكليف مجلس الأمة للبدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد مشروع الدستور الدائم للبلاد – مع مراعاة أن مشروع الدستور الدائم للجمهورية كان قد اكتمل بالفعل ولم يتبق إلا الخطوة النهائية بتشكيل اللجنة العامة من مجلس الأمة لوضع مسودة الدستور وكان ذلك أثناء فترة رئاسة السادات لمجلس الأمة [٣٦]، كما وضع السادات الأسس التي رأى أن يتضمنها مشروع الدستور، والتي تتصل بأهداف حركة التصحيح ، من أجل إقرار سيادة القانون ودولة المؤسسات الدستورية الديمقراطية، وللوقوف على مدى مصداقية ذلك من عدمه ، نورد أهم ما تضمنه بيان الرئيس السادات لمقارنته بالنتائج النهائية التي صيغت ضمن مواد الدستور ، حيث تمثلت النقاط الأساسية التي أراد السادات أن يتضمنها الدستور الدائم ، أو بالأدق ما أعلنه السادات بالمجلس على النحو الاتي [٣٧] :

- يجب أن ينص الدستور على تحقيق الانتماء المصري إلى الأمة العربية وتأكيده .
- حماية كل المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها ، وخلق الظروف الملائمة لتوسيع نطاقها .
- يجب أن يؤكد الدستور أن الشرعية الاشتراكية هي أساس كل العلاقات في المجتمع وفي الدولة ، وإن الدولة تخضع للقانون كما يخضع له الأفراد .
- يجب ألا يكون هناك قرار أو إجراء مهما كانت السلطة المصدرة له ، بمنأى عن رقابة القضاء ، لذا يجب أن يكفل الدستور ديمقراطية القضاء واستقلاله .
- ضرورة النص الصريح على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ، ومن ثم يجب أن ينص الدستور على باب للحريات والأخلاق .
- تأكيد الدستور على القطاع العام والقطاع التعاوني ، وكل الضمانات للقطاع الخاص ، للمشاركة في إطار الخطة الموضوعة .
- أن يضمن الدستور للشعب أن يكون السيد الأمر ، بحيث تكون رقابته صريحة ومستمرة على كل مؤسسات الحكم ، وأن يرجع إليه في كل المسائل المهمة التي تمس مصالحه ومصالح المجتمع الاشتراكي عن طريق الاستفتاء الشعبي .
- يجب أن تتأكد سلطة مجلس الشعب ، وأن تتسع دائرة رقابته على أعمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة ، وهو ما يقتضي أن يكفل الدستور لمجلس الشعب كل الضمانات، بما فيها عدم حله خلال مدته الدستورية ، إلا في حالة الضرورة ، ولا يحل المجلس إلا باستفتاء ، شعبي ، أما قرار حله مباشرة فهو أمر غير وارد ومرفوض تماماً.

•أن ينص الدستور على أن تباشر مسئوليات الحكم بواسطة مؤسسات محددة الاختصاص واضحة المعالم بشرط ارتباط السلطة بالمسئولية ، وأن تحدد هذه المسئولية تحديداً واضحاً وصريحاً ، ليتأتى لقوى الشعب العاملة محاسبة كل مسؤول مهما كان .

•رئيس الجمهورية هو الحاكم الذي يختاره الشع ، ويتلقى الأمر من الشعب ويستمد منه الإرادة ، وعليه حماية هذا الأمر وهذه الإرادة وليس له من سلطة في الدستور ، إلا ما يكفل لإرادة الشعب أن تكون هي العليا باستمرار ، وكذلك متابعة مؤسسات الدولة ، والمؤسسات السياسية ليتأكد أنها في خدمة الشعب محققة لأهدافه .

•تأكيد إقرار الدستور حقوق المواطن في التعليم والتأمينات الصحية والاجتماعية وحقوق الطفولة والأمومة .

•وأخيراً يجب أن ينص الدستور على حد زمني معين لتولي الوظائف السياسية والتنفيذية الكبرى، ضماناً للتجديد باستمرار، فأقر السادات بأنه سيبدأ بنفسه، وأكد أنه لن يحدد فترة رئاسته، وطالب الشعب بالتمسك بهذا المبدأ، لضمان تجدد الدم في كل المناصب من أكبرها إلى اصغرها، وأكد كل الضمانات والحماية لما يقرره مشروع الدستور الذي يضعه المجلس ويوافق عليه الشعب عن طريق الاستفتاء وأقر بعدم المعارضة في شيء [٣٨] .

واستجابة لطلب السادات، عقد مجلس الأمة جلسة اقترح فيها رئيس المجلس تشكيل لجنة تحضيرية لإعداد مشروع المبادئ الأساسية للدستور، وانبثقت عن هذه اللجنة أربع لجان رئيسية اختصت اللجنة الأولى بدراسة المقومات الأساسية للمجتمع والحريات والأخلاق ، بينما اختصت اللجنة الثانية بدراسة نظام الحكم ، أما الثالثة فقد تناولت دراسة نظام الإدارة المحلية والقوانين الأساسية، أما اللجنة الرابعة والاخيرة فقد اختصت بتلقي مقترحات الجماهير وتبويبها وتوزيعها على اللجان الثلاث الأخرى كل ما فيما يخصه ، وتفرع عن هذه اللجان الأربعة عدة لجان فرعية كل في اختصاصه، وقد ضمنت هذه اللجان العديد من رجال الفكر والقانون والسياسية واستعانت اللجنة بعدد من أساتذة الجامعات ورجال الدين والقضاء من غير أعضاء المجلس [٣٩].

وفي منتصف يوليو ١٩٧١ انتهت اللجنة التحضيرية من وضع مشروع المبادئ فاجتمعت اللجنة بكامل هيئتها لمراجعة المبادئ الاساسية لمشروع الدستور ، وبناءً على ذلك أعدت تقريرها المتضمن لهذه المبادئ لتقديمها إلى المجلس الذي وافق عليها وأقرها في مجموعة ، ثم أحال المجلس أمر صياغة نصوص مشروع الدستور غلى لجنة فنية خاصة قامت بصياغة المشروع على اساس المبادئ الأساسية التي أقرها مجلس الشعب [٤٠]، وبعرض مشروع المبادئ الأساسية للدستور على المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي وافق على المبادئ الواردة به ، ثم فوض

الجنة المركزية لصياغة هذه المبادئ في مواد محددة وعلى أثر ذلك اختارت اللجنة المركزية من بين اعضائها لجنة خاصة لصياغة الدستور طبقاً للمبادئ العامة التي أقرها ووافق عليها المؤتمر القومي العام ، وبعد أن انتهت هذه اللجنة الفرعية من مراجعة مواد مشروع الدستور ، وعرض مكتملاً على اللجنة المركزية في ٨ سبتمبر ١٩٧١، وَوَفق عليه بعد أن أدخلت تعديلات مهمة وجوهرية على بعض مواده ونصوصه [٤١] ثم عرض المشروع المعدل للاستفتاء الشعبي العام صباح ١١ سبتمبر ١٩٧١، وعقب إتمام الاستفتاء أصدر السادات بصفته رئيسا للجمهورية الدستور الدائم للبلاد .

هكذا بدأت أولى خطوات السادات للاعتداء على الدستور، سواء بالحذف أو الإضافة لبعض مواده، فلم يلتزم السادات بالأخذ بما انتهت إليه اللجنة التحضيرية المختصة بإعداد مشروع الدستور، فقد رُوجع مشروع الدستور الذي أقره مجلس الشعب وإدخال التعديلات التي أرادها السادات بواسطة رجاله، وعلى رأسهم الدكتور عبد السلام الزيات، والدكتور جمال العطيفي الذين نفذوا أوامر السادات، بان زادوا في مشروع الدستور كل ما يدعم سلطاته الواسعة التي لا يقابلها مساءلة سياسية ليتمحور الدستور حول شخص رئيس الجمهورية بجميع السلطات والمقومات، على النحو الذي طرح به الدستور في استفتاء سبتمبر ١٩٧١ وكان ذلك بمثابة حركة انقلابية جرت للدستور الذي وضعته اللجنة التحضيرية [٤٢]، ومن المفارقات أن اللجنة المركزية هي التي أقرت مشروع الدستور قبل طرحه للاستفتاء الشعبي، إذ لم يعرض الأمر على المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي الذي يُعَدّ أعلى سلطة داخل التنظيم فكان تدخل اللجنة المركزية بأمر من السادات بتعديل مشروع الدستور على هذا النحو، بعد انتهاء مجلس الشعب من إعداده وصياغته أمر غير جائز فإنه لا يجوز تعديله، فمثل هذا التعديل يعد تعديا على سلطة ممثلي الشعب في وضع الدستور بما يهدر المعني الديمقراطي لوضع الدستور من أساسه [٤٣].

وبذلك تنتفي ميزة الأسلوب الديمقراطي وسمته في نشأة الدساتير عن دستور ١٩٧١، رغم حرص السادات على إظهار ذلك بصفة شكلية في صورة الاستفتاء الشعبي فلم يصدر الدستور ولم يطبق إلا بعد موافقة الشعب عليه في استفتاء عام [٤٤]، فرغم أن الاستفتاء الدستوري يُعَدّ من أكثر الطرق ديمقراطية في وضع الوثيقة الدستورية فإنه يشترط لتطبيق هذه القاعدة وتحقيق أهدافها أن تجري في مجتمع سياسي يكون فيه الأفراد على مستوى مناسب من النضج السياسي وأن يسبقه مناقشات كافية لكل وجهات النظر من مختلف فئات الشعب كما يجب أن يتم الاستفتاء بحرية تامة [٤٥] فكان إعداد الدستور بواسطة الحكومة وليس بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة انتخابا حرا، ثم طرحه للاستفتاء الشعبي، لا يندرج بأي حال ضمن الأساليب الديمقراطية

في وضع الدساتير [٤٦] .

وأيا كان الأمر، فقد عُل بعض مواد الدستور سواء بالحذف أو بالإضافة، بهدف تقوية وتدعيم سلطات رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية، فاضطربت هوية الوثيقة الدستورية، وأفرغت الحقوق والحريات التي تضمنتها من كل جوهر ومضمون فبدت الوثيقة الدستورية متناقضة تتضارب أحكامها ومبادئها بشكل صارخ عن عمد وقصد ، حتى تضيع الضمانات في متاهات الضوابط والقيود فلا يتبقى سوى سيف الحاكم مسلطا على رقاب المحكومين مستندًا إلى السطات الواسعة التي خولها له الدستور دون أدنى مسئولية أو مسائلة، هكذا كانت النشأة والبداية [٤٧] .

وتصدرت قائمة التعديلات التي أدخلها السادات على مشروع الدستور، بغرض تقوية سلطات رئيس الجمهورية بعد ما أقرته اللجنة التحضيرية المادة [٧٧] الخاصة بمدة الرئاسة التي حددتها ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة تالية متصلة وهو ما يتناقض شكلا وموضوعًا مع ما وضعته اللجنة التحضيرية، وما انتهت إليه بهذا الشأن بل هو ما حذرت منه أعضاء اللجنة فقد دارت مناقشات حادة حول ثلاثة مقترحات استنادًا لرغبة السادات ذاته وما أعلنة في بيان ٢٠ مايو – سالف الذكر – "بأن ينص الدستور على علم التجديد لمدة الرئاسة " وهو ما أخذه أعضاء اللجنة التحضيرية على محمل الجد، لذا دارت المناقشات حول الاقتراحات الثلاثة على أن تكون مدة الرئاسة ست سنوات غير قابلة للتجديد، أما الاقتراح الثاني ففضل أن تكون مدة الرئاسة أربع سنوات مع جواز تجديدها مرة أخرى فقط ، بينما عرض الاقتراح الثالث أن تكون مدة الرئاسة ست سنوات، ويجوز إعادة انتخاب الرئيس مرة أخرى فقط، ولكن بشرط انقضاء ست سنوات على الأقل من تاريخ انتهاء مدة رئاسته الأولى [٤٨].

وقد رجحت اللجنة بالأغلبية الاقتراح الثالث بأن تكون مدة الرئاسة ست سنوات مع جواز إعادة الانتخاب ولكن بشرط الفصل بين المدتين بفاصل زمني مدته ست سنوات على الأقل وهنا ارتبط مبدأ التجديد بشرط الانقطاع، أما جواز إعادة انتخاب الرئيس لمدة تالية ومتصلة كما جاء بنص الدستور فهو ما لم يرد بالمرة في مناقشات تلك المادة ، بل حذرت اللجنة من تجديد مدة الرئاسة دون فاصل زمني، وأوضحت خطورة ذلك على الصالح العام وتداعياته، فضلاً عن اشتراط موافقة الشعب على التجديد لمدة ثانية حتى تضبط تصرفات السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية [٤٩] .

ومن المفارقات أن الاقتراحات الثلاثة لم تخرج في إطارها العام عن رغبة السادات واستنادًا لما أعلنه على | الملا وبوضوح تام، فقد التزم أعضاء اللجنة التحضيرية بما أعلنه السادات ، ولم

يخطر ببال أي من أعضاء اللجنة أن أول من يخالف ذلك هو السادات ذاته، وأن ما أعلنه كان مجرد شعارات غير قابلة للتنفيذ لذا فاجأهم التعديل في مشروع الدستور في صيغته المعدلة أثناء نشره في الصحف القومية بمناسبة عرضه للاستفتاء الشعبي[٥٠] والأخطر من ذلك، هو ما أقدم عليه السادات بفتح مدة الرئاسة مدى الحياة بمقتضى التعديل الدستوري لعام ١٩٨٠، ليصنف نظام الحكم الساداتي ضمن أنظمة الحكم الدكتاتورية. ومن المفارقات أنه لم يكمل حتى المدة الثانية إلا أنه أسس النظام الحكم الدكتاتوري وفقا للدستور فضلاً عن المادة [٧٦] الخاصة بطريقة الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية التي تناولها التعديل بحذف عبارة جواز أن يكون هذا الاقتراح بالترشيح لأكثر من واحد[٥١]، وهو ما كان يتيح للشعب فرصة الاختيار والترجيح للمفاضلة بين المرشحين وبموجب هذا التعديل بالحذف، دار مضمون المادة[٧٦] حول مرشح واحد يعاد ترشيحه مرة أخرى إذا لم يحصل على أغلبية ثلثي مجلس الشعب[٥٢].

وبشأن المادة [٧٤] لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ... فقد عرض فكرتها على لجنة إعداد الدستور بواسطة الدكتور محمد عبد السلام الزيات – الذي كان يشغل منصب السكرتير الأول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي والمقرب آنذاك للسادات – إلا أنها رفضتها بشكل قاطع نظرًا لما تتضمنه هذه المادة من أخطار في ظل السلطة المطلقة لرئيس الجمهورية دون ضوابط أو معايير ولكن السادات أضافها دون علم مقرري الدستور لما تنطوي علية هذه المادة من سلطات واسعة، وتُعَدّ تفويضا مفتوحاً لرئيس الجمهورية دون ضوابط أو مسالة عما يمكن اتخاذه من إجراءات في غاية الخطورة، كيفما أراد بغض النظر عن أية اعتبارات أو قوانين فهذه المادة من أخطر مواد الدستور والتي لم تتضمنها أي من الدساتير المصرية السابقة على ثورة يوليو او اللاحقة لها، ولأي حكم مماثل لما تقرره المادة ٧٤ من الدستور الدائم التي أعطت السادات الحرية المطلقة دون الخضوع لأي قيد، لا سيما فيما أقدم عليه من اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ [٥٣]

أما المادة [١٣] فقد أفرغت من مضمونها الذي اشترط لصحة جواز حق رئيس الجمهورية في حل مجلس الشعب عند الضرورة بإجراء استفتاء شعبي على ذلك بإقرار الأغلبية، وبناء على ذلك يصدر رئيس الجمهورية قراراته، إذن فقرارات رئيس الجمهورية مشروطة بنتائج ذلك وليست سابقة لها على نحو ما ورد بنص المادة ذاتها في الدستور فضلا عن حذف اشتراط طلب الاستفتاء بحل مجلس الشعب في حالة وجود اقتراح من المجلس يسحب الثقة من الرئيس أو الوزراء فمن الجائز أن يلجأ الرئيس للاستفتاء على حل مجلس الشعب تأييداً لسياسة حكومته

رغم أن المجلس لم يوجه إليه أي اتهام وبحذف هذا الشرط أصبحت [١٣٩] ذاتها بمثابة "حق الفيتو" لرئيس الجمهورية لحماية حكومته ونظامه لمواجهة مثل هذا الاتهام، وهو ما لم تشر إليه [١٣٦] من قريب أو بعيد في صيغتها الأولى [٥٤] كما فوض للسادات حق حل مجلس الشعب وقتما أراد لتمرير ما يريد من قرارات أما ضابط وقيد الضرورة فمقياس تحديدها ومعيارها رؤية رئيس الجمهورية البحتة، وهو ما استغله السادات عقب موافقة المجلس على معاهدة السلام بأغلبية ٣٢٩ عضوا ضد ١٥ عضوا وامتناع عضو واحد في مظاهرة تأييد صاخبة للسادات الذي لجأ أيضا للاستفتاء الشعبي بشأنها واستكمالا لهذه السلطات الواسعة بدون قيد أو شرط، جاءت المادة [١٤٧] لمنح رئيس الجمهورية حق، مطلق لإصدار قرارات لها قوة القانون وهو ما يُعَدّ تحديًا صارخاً لمبدأ الفصل بين السلطات، وتجاوز الاختصاصات السلطة التشريعية وتركيز السلطات في شخص رئيس الجمهورية وهو ما حذرت منه لجنة إعداد الدستور أيا كانت الدواعي واشترطت زوال ذلك التفويض في حالة الضرورة بالفعل بأثر رجعي دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك ، فلا تفويض نهائيا [٥٥] فما حَذَرَ منه جاء بنص المادة المعدلة [٥٦].

وبعرض هذه المواد بوصفها نموذجا للتدخل السافر وتشويه مواد الدستور، ليصبح في حقيقة الأمر دستور حكم الفرد تنتفي سمة الديمقراطية والشرعية الدستورية ذاتها عن دستور ١٩٧١، رغم ما ينطوي عليه الدستور من مواد تتضمن الحريات والحقوق والواجبات وسيادة القانون والمقومات العامة السياسية والاقتصادية على نحو ما سيتضح وكل هذه المواد تُعَدّ شاملة لمبادئ ديمقراطية قويمة، وتعد أكثر تقدمًا من دساتير أخرى عريقة ، إلا أن الزيف والتزوير والتضارب بين مضمون مواده وأحكامها قد أطاح بمعالم كل ذلك ولم يبق إلا هيكلاً فارغا وشعارات جوفاء ، فالعبرة من الدستور ليس فقط في وضعه، بل تطبيقه واحترام مبادئه وأحكامه، وأن الكون كلاً متكاملاً منسقا مع الواقع السياسي والتطبيق العملي ليمثل ذلك إحدى إشكاليات الدراسة – وهو ما سوف نرجئه إلى تحليل مواد الدستور في إطارها السياسي – أما إشكالية فض الاشتباك بين آراء الفقه الدستوري | المصري بشأن الهوية الدستورية الدستور ١٩٧١، فقد رأى بعض الفقهاء الدستوريين أن دستور ١٩٧١ قد وضع نظاما رئاسيًا متطرفا لدرجة أبعد من النظام الرئاسي الذي أخذ عنه حيث أصبح أكثر توطيدًا وتوسيعا لنظام سلطة الرئيس وهيمنته على شئون الحكم، وأخذ الدستور في مضمونه بالنظام النيابي البرلماني فأصبح رئاسيا مشوها حتى يسمح للرئيس بالانفراد بالسلطة بينما رأى بعضهم الآخر أيضا أنه قد مزج بين النظامين البرلماني والرئاسي حتى يبدو من أبرز ملامحه الأخذ بالنظام الرئاسي، الذي تجاوز بكثير سلطات الرئيس في النظام الرئاسي في الدستورين الفرنسي والأمريكي [٥٧] .

فالرئيس في النظام المصري هو الموجه الفعلي والشرعي لدفة الحكم والمهيمن هيمنة كاملة على السلطة التنفيذية بوصفه الشريك الأعلى والأقوى أما الشريك الثاني في السلطة التنفيذية فهي الحكومة ، وهي ليست إلا الجهاز المنفذ لإرادة رئيس الجمهورية وتوجيهاته ومن ثم فإن دستور ١٩٧١ أقرب إلى النظامين الأمريكي والفرنسي، بينما هناك رأي آخر عكس ذلك تمامًا، بأن نظام الحكم في دستور ١٩٧١، هو نظام برلماني خالص حيث أنه لا توجد اختصاصات لرئيس الجمهورية يباشرها بنفسه بوصفه رئيسا للدولة واستقلاله عن الوزراء او الحكومة، وإذا كانت بعض النصوص الدستورية تتضمن في ظاهرها قدرًا من الغموض أو التعارض بشأن مدى جواز انفراد رئيس الجمهورية بالاختصاصات المقررة له كونه رئيس للسلطة التنفيذية، إلا أن النص الصريح على المسئولية السياسية للحكومة أو الوزراء دون رئيس الجمهورية أمام مجلس الشعب يُعد حكما قاطعا في إزالة ذلك الغموض أو التعارض ومؤكدًا لضرورة إشراك رئيس الجمهورية للحكومة أو للوزراء في مباشرة جميع الاختصاصات وأخيرا فقد ذهب جانب من الفقه الدستوري إلى أن النظام السياسي المصري الذي أقره دستور ١٩٧١، هو نوع من الأنظمة المسخ غير المعروف أصولها القانونية فهي بعيدة تمامًا عن روح النظم البرلمانية حيث تبدو السلطة التشريعية فيه ضعيفة في مواجهة السلطة التنفيذية، ويبدو رئيس الدولة في موقع أعلى من البرلمان ، كما أن هذا النظام نفسه ليس قريب الشبه بالأنظمة الرئاسية فضعف البرلمان إزاء سلطات رئيس الدولة ووجود وزراء ومجلس وزراء يمثلون ولو من الناحية النظرية – حزب الأغلبية، يجعل من المستحيل القول بأن النظام المصري نظام رئاسي[٥٨] ، ولكن يمكن القول: إن النظام المصري أقرب إلى أن يكون نظامًا أبويا يمثل فيه الرئيس موقع رب العائلة ، وبحكم كونه كذلك، فهو فوق الجميع [٥٩] .

انتفاضة يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧:

أن انتفاضة ١٨ و١٩ يناير(كانون الثاني) ١٩٧٧، تعد واحدة من أهم انتفاضات الشعب المصري في القرن العشرين، إذ جاءت بتأثير جملة من الأسباب والدوافع.

١-أسباب الانتفاضة:

يمكننا أن نقرر وباطمئنان بالاستناد الى ما لدينا من ادلة وحقائق، أن السبب الرئيس الذي وقف وراء تفجر انتفاضة يناير ١٩٧٧هو السبب الاقتصادي، فقد عانت قطاعات واسعة من الشعب المصري كثيراً من الفقر الذي استشرى كثيراً في السنوات السابقة للانتفاضة، فضلاً عن النتائج التي ترتبت على سياسة الانفتاح الاقتصادي، من غلاء للسلع الغذائية الأساسية، والتضخم العام وتحول كبير باتجاه استهلاك البضائع والسلع المستوردة، مما أدى الى خلل كبير في الميزان

التجاري لمصر، وضعف الإنتاج الوطني ضعفاً واضحاً، الأمر الذي سمح بسيطرة الاحتكارات الدولية على بعض مفاصل الاقتصاد المصري ونهب أهم موارده. كما أسهم في ذلك ظهور القطاعات الطفيلية الاستهلاكية على حساب القطاعات الإنتاجية، ولاسيما بعد أن إبتعدت الحكومة عن سياسة التخطيط الاقتصادي والتصنيع ودعم المنتوج المصري، الذي تزامن مع إطلاق يد الرأسمالية والتجارية المحلية والأجنبية ومنحها التسهيلات كافة ، التي أدت في مجملها الى زيادة ثراء الأثرياء وافتقار طبقات عديدة من الشعب المصري الى حد الجوع، ذلك كله أدى في تفجر الانتفاضة موضوع البحث(٦٠).

أرجعت مجلة" الطليعة" أسباب الانتفاضة الى سياسة الانفتاح الاقتصادي، مؤكدة أن الانفتاح أدى الى تبديد موارد البلاد المحدودة ،وقالت :إن من ضحى في حرب أكتوبر وقبلها ليسوا هم من استفادوا من نتائجها بل حفنة من المضاربين والطفيليين، ولعلاج هذا الوضع طالبت" الطليعة" بالتراجع فوراً، عن سياسة الانفتاح وإتباع سياسة تقشفية حازمة تقضي على مظاهر البذخ ،والعودة الى تدعيم مجتمع الانتاج لأنه هو الأساس في رفاهية الشعب ،وأخيراً ختمت قولها بأن بالإنتاج وحده تحل مشاكل مصر و ليس بالمضاربة(٦١).

وفي العدد نفسه قالت " الطليعة" أن بيان رئيس الحكومة ممدوح سالم الذي ألقاه في مجلس الشعب في ديسمبر ١٩٧٦(٦٢)، كشف بجلاء عن غيبة المنهج في كل ما طرحه من أساليب لعلاج المشاكل الطاحنة التي يعيش فيها الاقتصاد والإنسان المصري، والتي تتفاقم يوماً بعد يوم الى درجة تهدد السلم الاجتماعي وتعري المزايدين به وعليه أمام الجماهير المطحونة ، ولأن البيان أتى على هذه الصورة فأنه لم يستطع بالرغم من أنه عمل على طمأنة الجماهير أن يجيب على السؤال الذي تطرحه كل أم مصرية بسيطة " الزيت والرز هيبقوا بكام؟"(٦٣).

ينبغي أن نشير الى ما كتبته مجلة" صباح الخير" عن أسباب الانتفاضة فقد أكدت أن الطبقة العاملة هي التي كانت المبادرة لها، فقد سبق وأن قامت بالعديد من الثورات والهبّات خلال الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٧٦ في شبرا وحلوان والمحلة وكفر الدوار، وبالرغم من أن تلك الهبّات كانت اقتصادية ونقابية بالأساس ،ولكنها جاءت على خلفية التحول الاقتصادي الى نظام رأسمالي فردي مرتبط بالرأسمالية العالمية، أطاح بالمكاسب المحددة التي تحققت للطبقة العاملة في نظام عبد الناصر(٦٤).

أما الإعلامي الكبير محمد احسان عبد القدوس فقد قال عن الانتفاضة: **إنها انتفاضة شعبية تلقائية، كانت بسبب ارتفاع الأسعار، ولاسيما رغيف الخبز، إنها انتفاضة الخبز، وقد استغلتها**

بعض العناصر وتسللت بين صفوفها"[٦٥]، وهذا ما أكدته أيضاً مجلة" الطليعة" التي ذكرت في عددها الصادر في فبراير ١٩٧٧، أن هناك بين صفوف المتظاهرين بعض الصبية والمنشقين، الذين ينقصهم الوعي قاموا بأعمال التخريب وأشعلوا النيران في المؤسسات الحكومية، ولكن المطلع على الأماكن التي أصابها التخريب يلاحظ أنها شملت استراحات كبار المسؤولين والفنادق الكبرى ،وهذا الأمر يعكس إحساس هؤلاء المتظاهرين بالاستغلال الاجتماعي والاقتصادي والفقر والجوع[٦٦]. فضلاً عن ذلك قال المفكر والسياسي اليساري رفعت السعيد:" **إنني كنت متهماً بتدبير تلك المظاهرة، ولكن ذلك ليس صحيحاً، ولكن ما أريد أن أقوله عن المظاهرة ،أنها كانت أكبر انتفاضة شعبية في تاريخ مصر خرجت فيها الملايين من الشعب المصري**"[٦٧].

بالمقابل يرجع الدكتور رمزي زكي، أهم الاقتصاديين المصريين المعاصرين أسباب الانتفاضة الى ما كان يعانيه عمال الصناعة وموظفو الحكومة والقطاع العام والأغلبية من فقراء الحضر والريف، والتي استمرت معاناتهم وتفاقمت كثيراً من جراء ارتفاع معدلات التضخم والثبات أو الارتفاع البطيء للغاية في دخولهم، الذي ترتب عليه التدهور المستمر في القوة الشرائية لدخولهم النقدية، ومن ثم تدهورت مستويات معيشتهم. ولم ينسَ الدكتور رمزي زكي أن يشير الى أن سياسة الانفتاح الاقتصادي أدت الى تراجع دور الدولة في قيادة النشاط الاقتصادي، وبالذات في مجال السيطرة والرقابة على الأسعار، تاركة المجال لقوى السوق وقوى العرض والطلب تتحكم في تحديد اسعار السلع والخدمات، مما أدى الى اختلال كبير في توزيع الدخل وتركز الثروة، والى المزيد من التمايز الاقتصادي والاجتماعي ،واتساع الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، مما أدى في نهاية الأمر الى خروج الناس احتجاجاً على كل ذلك[٦٨].

لا مفر من الاعتماد الأرقام في توضيح حقيقة ما جرى في السنوات السابقة على الانتفاضة، فبعد أن كانت حصة ٦ % من الأشد فقراً من المصريين من الدخول في سنة ١٩٦٥ تبلغ٢٨ % أصبحت في سنة ١٩٧٦ ما يقارب١٩,٩٣ %. بالمقابل زاد ثراء الطبقة العليا فبعد أن كانت حصتهم من الدخل القومي في سنة ١٩٦٥ تبلغ نسبة٣١,١% ارتفعت الى ٥٨,٥٥% في سنة ١٩٧٦ من مجموع الدخل القومي، وهذا يعني ان ثروة الطبقة العليا في مصر قد تضاعفت تقريبا خلال عشرة سنوات، الأمر الذي يعني تركز الثروة لدى الأقلية. بالإضافة الى التفاوت بين الريف والحضر. فخلال عام ١٩٧٧ ارتفع عدد الاسر الريفية التي تعيش في فقر مطلق الى ما نسبته ٣٥ % وفي الحضر شهدت المدة المحصورة بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٦ تدهوراً حاداً في توزيع الدخل فيها، بالنظر الى التفاوت في الاستهلاك الاسري [٦٩] .

مهما يكن من أمر، فأن النظام المصري الذي كان يمتلك آلة إعلامية هائلة حاول أن يخدع الشعب المصري بأوهام سياسة الانفتاح الاقتصادي ، زاعماً أن تدفق مليارات الدولارات كاستثمارات ستعمل على انتعاش الاقتصاد المصري ورفع مستوى الناس المعاشي، غير أن تلك الأوهام سرعان ما تبددت وتهشمت على صخرة التجربة والمعاناة، ومعرفة الناس الحقيقة وهي، أن تلك السياسة لا تخدم إلا مصالح حفنة من العناصر الطفيلية الذين عرفوا بالقطط السمان والاحتكارات الأجنبية [٧٠].

لا بأس من أن نذكر رأي السفارة البريطانية في القاهرة بأسباب الانتفاضة موضوع البحث. فقد أرجعت في تقرير لها كتب في ٧ مارس١٩٧٧، أسبابها الى، أن الاقتصاد المصري كان يعاني في فترة ما قبل ١٩٧٣ من مشاكل في المقدمة ، اختلال في ميزان المدفوعات[٧١] وكذلك الديون الخارجية وارتفاع نسبة البطالة . مضى التقرير فذكر أن الموقف أصبح أسوأ بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، بسبب ارتفاع اسعار الغذاء عالمياً، وتخصيص المزيد من الموارد للقوات المسلحة، الأمر الذي أدى برأي السفارة البريطانية الى نقص في الخدمات، وارتفاع أسعار الغذاء ولاحظ التقرير أن توقف المساعدات المالية العربية أدى الى صعوبة كبيرة في توفير الأموال اللازمة لاستيراد الغذاء، مما زاد من حجم الديون الخارجية التي تفاقمت أكثر نتيجة لسياسة الانفتاح، بعد ذلك خلصت السفارة البريطانية الى ان الانتفاضة كانت بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية [٧٢] .

من جانبه أرجع الاقتصادي جلال أمين انتفاضة ١٨ و١٩ يناير الى الأخطاء الجسيمة التي اقترفها السادات بحق الاقتصاد المصري، فخلال سنوات حكمه زادت ديون مصر الخارجية زيادة مذهلة، وتنوعت الديون، ومنها الديون العسكرية ، والديون الخارجية. فقد زادت الديون من ١,٧ مليار دولار في عام ١٩٧٠ الى ١٤,٣ مليار خلال عام ١٩٨١، أي أن الدين تضاعف خلال حكم السادات الى أكثر من ثماني مرات ، وقد أرجع جلال أمين التراكم المذهل لهذه الديون الى أخطاء السياسة الاقتصادية ،وعلى الأخص سياسة الانفتاح الاقتصادي[٧٣].

وعلى وفق مما سبق يمكننا القول، إن سوء الأوضاع الاقتصادية وتدهورها تدهوراً كبيراً، وتفاقم المشكلات الاجتماعية في السنوات السابقة للانتفاضة هيأت الظروف الملائمة لتحرك الناس، الذين كانوا ينتظرون من يشعل الفتيل، فكانت قرارات رفع أسعار الغذاء السبب الاول المباشر عن تلك الانتفاضة.

من المفيد أن نقف أمام ما ورد في الصحف المصرية في شهر يناير ١٩٧٧ عن المواد الغذائية الأساسية وأسعارها، فقد بشرت " الاهرام" الشعب المصري بتثبيت

الاسعار وأن الرخاء قادم . ومضت تقول إن حكومة ممدوح سالم ستركز على توفير الغذاء للشعب، وتوفير السكن الملائم، وتحسين الخدمات الأساسية[٧٤]. وذكرت "الجمهورية" أن الحكومة لم تعمل على تثبيت أسعار السلع الأساسية فقط، وإنما تدرس تثبيت أسعار سلع أخرى أساسية[٧٥]. وأشارت " الاخبار" الى أن الحكومة مهتمة بتثبيت أسعار المواد الغذائية الأساسية ،ليتمكن أبناء الشعب من الحصول عليها بسهولة[٧٦]، وفي اليوم التالي قالت " الاخبار" إن الرئيس السادات طالب بالتخفيف عن كاهل هذا الجيل وعدم تحميله كل التضحيات[٧٧].

كما طالبت " الاهرام" بالقيام بتجسيد مشاكل الشعب المصري على شكل لوحات فنية ووضعها في قاعة مجلس الشعب لتقريب تلك المشاكل الى أنظار أعضاء مجلس الشعب أثناء مناقشاتهم، لكي يكونوا أكثر دراية وموضوعية[٧٨].

أيا كان الأمر، فأن الموضوعات التي طغت على اهتمامات الصحف المصرية في يومي ١٦ و١٧ يناير كانت زيادة أسعار السلع الأساسية. فقد نقلت " الاهرام " مناقشات مجلس الشعب لموضوعات هامة، تتصل بالجماهير بشكل رئيس، فقد بدأت بمناقشة أسباب زيادة شركات القطاع العام لأسعار منتجاتها دون مبرر على حد تعبير الجريدة. وتم استجواب وزير الصناعة عيسى شاهين من احد النواب الذي بين أن الوزارة قد زادت الأسعار وتركت بدورها أثراً كبيراً على غلاء المعيشة، وقد رد عليه الوزير أن وزارة الصناعة قد التزمت بتثبيت أسعار المنتجات الصناعية المسعرة جبرياً، خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية التي تمثل القاعدة الجماهيرية العريضة، منها الزيت والصابون والأقمشة الشعبية وكذلك السلع الوسيطة، أكد أيضاً أن الأقمشة الشعبية لم تمسها أية زيادة إلا بشكل قليل فكستور[٧٩] المحلة زاد سعره من ٢٣ قرشاً الى ٣٣ قرشاً للمتر والبوبلين البيضا زاد سعرها من ٢٧ قرش الى ٣٧ قرش للمتر. ولكن العضو محمد عبد الشافي أعطى الوزير مهلة أسبوعين أو شهر يعلن خلالها عودة الأسعار الى ما كانت عليه منذ سنتين، وأن أي زيادة يرى إدخالها على الأسعار لابد من أن تتم بموافقة مجلس الوزراء ومجلس الشعب[٨٠].

وفي اليوم نفسه أعلنت جريدة" الأخبار" خبر قيام اجتماع هام للهيئة البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي الحزب الحاكم من أجل دراسة تثبيت أسعار عدد من السلع الضرورية[٨١]. فضلاً عن ذلك ذكرت" الاهرام" في اليوم التالي أن وزارة المالية أحالت الى مجلس الشعب ١٢ مشروعاً لقوانين بشأن الإجراءات الاقتصادية التي ستتخذها الحكومة خلال عام١٩٧٧، بهدف خفض العجز في الميزانية العامة للدولة[٨٢] للعام١٩٧٧[٨٣].

نخلص من ذلك كله الى القول، إن الصحف المصرية كانت في واد والشعب المصري في واد آخر، ولم يقتصر الأمر عليها فقط، وإنما إمتد الى رجال الحكم أيضاً، فقد كان السادات في صباح يوم ١٨ يناير في عالم آخر، فبينما كانت المظاهرات تجتاح مصر من أقصاها الى أقصاها من الإسكندرية وحتى أسوان، كان السادات في أسوان، مقره الشتوي المفضل ، يرتب استقبال الرئيس اليوغسلافي" جوزيف بروز تيتو"(٨٤) ولم يسمع بما يجري في مصر إلا في الساعة الرابعة عصراً، اذ كان جالساً في شرفة استراحته المطلة على خزان أسوان القديم، ومنشغلاً بحديث صحفي مع صحفية لبنانية نبهته الى أن المظاهرات قد وصلت الى اسوان ولم يكن السادات يعلم شيئاً عن تلك المظاهرات(٨٥).

الخاتمـــة

من خلال دراسة اثر التطورات السياسية في تولي السادات الحكم وانفراده بالسلطة في مصر ١٩٧٠-١٩٨١ توصلنا الى جملة من الاستنتاجات المهمة ابرزها :

اولا: ادرك السادات قبل تسلم منصب الرئيس أن تحديد القرار كان بيد شعراوي جمعة وزير الداخلية، ويسيطر على الشرطة ومباحث أمن الدولة والأمن المركزي، ومحمد فوزي القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية، وسامي شرف وأمين هويدي وبقية القادة الاخرين .

ثانيا: استطاع السادات ان يخترق تحالف القادة وتفريقهم بما امتلك من حنكه ودهاء وهذا ما اهله لتسلم منصب الرئيس .

ثالثا: أحداث مايو ١٩٧١ او ثورة التصحيح التي قام بها السادات ضد رموز ورجال النظام الناصري للتخلص منهم .

رابعا: ان أهمية أحداث مايو ١٩٧١ تكمن فيما أحدثته من تحول خطير في توجه فكر السياسية المصرية داخلياً وخارجياً ، ونقطة تحول فاصلة في التاريخ المصري .

خامسا: كانت هناك العديد من المحاولات للاصلاح السياسي في مصر من خلال الطروحات الفكرية في هذه المدة.

سادسا: تميزت هذه المدة باصدار عدة دساتير والعديد من التعديلات وكان اخطرها فتح السادات مدة الرئاسة مدى الحياة بمقتضى التعديل الدستوري لعام ١٩٨٠.

الهوامـــــــش

(١) كيريك ج. بيتي، مصر في عهد السادات، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة رقم ٨٥١ ، ص٦٣-٦٤.

(2) Israeli Raphael R. The Public Diary of president Sadat, Part one m the Road to Road to War, October 1970-October 1973, P30 .

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٤ المجلد ١٤/ العدد ١

([3]) Ghali Shoukri , Egypt ; portrait of A president, London, Zed press, 1981, p48 .

([٤]) كيرك بيتي ، مرجع سابق ، ص٦٨ .

([5]) Ghali Shoukri, op. cit, p 48-49.

([٦]) لطفي الخولي، مدرسة السادات السياسية، القاهرة، كتاب الاهالي رقم (١١) نوفمبر ١٩٨٦، ص١١٤-١١٥.

([٧]) مذكرات ضياء الدين داوود، سنوات عبد الناصر وأيام السادات، القاهرة، دار الخيال، ١٩٩٨، ص١٥٦.

([٨]) محمد الطويل ، لعبة الأمم والسادات، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨، ص٥٦-٥٨ .

([9]) Cooper Mark, The Transformation of Egypt, London, Crom Helme, 1982, p 68 .

([١٠]) محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة، ج٢، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٦، ص١٣٠.

([١١]) محمد الطويل ، المصدر السابق، ص٨٤-٨٥.

([12]) Laura Zittrain Eisenberg, Negotiating Arab Israeli peace , Problems Possibilities', Indiana University Press, 1982 .

([13]) Dawisha A.I, Egypt in the Arab world, the Elements of policy, London, The Macmillan Press LPD , 1976 , pp 190-191 .

([14]) Laura Zjttrain , Eisenberg m Op. Cit , p 30 .

([١٥]) مذكرات علي صبري، علي صبري يتذكر بصراحة عن السادات، بقلم عبد الله إمام، القاهرة، دار الخيال، ١٩٩٩، ص١٨٣.

([١٦]) لطفي الخولي، المصدر السابق، ص٢٢٣-٢٤٨ .

([١٧]) محافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧، ص١٧٢-١٧٣.

([١٨]) محافظ إسماعيل، المصدر السابق، ص١٧٤.

([١٩]) الفريق محمد فوزي، حرب أكتوبر ١٩٧٣ دراسة ودروس، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ط٢ ، ١٩٨٩، ص١٤ .

([٢٠]) المصدر نفسه ، ص ١٥.

([٢١]) أنور السادات، البحث عن الذات، قصة حياتي، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ط١، ١٩٧٨، ص٢٩٩-٣٠٠.

([٢٢]) الفريق محمد فوزي، المصدر السابق، ص١٧٨ .

([23]) Israeli Raphael R. The Pubilc Diary of President Sadat , part one op. cit. p 35 .

([٢٤])

([٢٥]) أحمد كامل ، السادات في مؤامرة ومغامرة ١٥ مايو ، بقلم رشاد كامل، القاهرة ، دار نصر للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧، ص١١٩-١٢٠.

([٢٦]) سيد مرعي، أوراق سياسية، ج٣، القاهرة ، المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٩، ص٦٣٩ .

([٢٧]) محمود رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨-١٩٧٨ البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط٣ ، ١٩٩٢، ص٣٨٦-٣٨٧.

([٢٨]) محمود رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨- ١٩٧٨ البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط،، المصدر السابق، ص١٧٨.

(٢٩) سامي متولي، خمسون عاماً حباً في الأهرام والبرلمان، القاهرة ، دار الصفوة ، د.ت، ص١٣٧-١٤١.

(*) عيزرا وايزمان، الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي، عمان، دار الجليل، ١٩٨٤، ص١٥٥.

(30) Raphael , Israeli , R. The Public Diary of president Sadat , part one , op. cit. p 45 .

(٣١) عصمت سيف الدولة ، الاستبداد الديمقراطي [بيروت : دار الكلمة للنشر ، ط١ ، ١٩٨١] ، ص١٣٩ .

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ١٤٠.

(٣٣) محمد جابر الزهيري ، التطور الدستوري في مصر ١٩٥٢-١٩٧١ ، ماجستير ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٦، ص ١٨٧ .

(٣٤)عصمت سيف الدولة ، المصدر السابق، ص ١٤١.

(٣٥) أحمد ابو نينة، ملف خاص رجال الرئيس، مستشارو السادات، الثقة تطرد الكفاءة، العدد ٢١٤، بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٦.

(٣٦) محمد الطويل، المصدر السابق، ص٣٤-٣٦.

(٣٧)محمد جابر الزهيري، المصدر السابق، ص ١٩١ .

(39) Ghali Shoukri , Egypt portrait of President , London, Zed Press, 1981, p 52-53 .

(٤٠) ابراهيم شيحا، محمد رفعت، النظم السياسية والقانون الدستوري، الاسكندرية، دار الفتح للطباعة والنشر ، ٢٠٠١، ص٢٩٤ .

(٤١) مصطفى أبو زيد فهمى، الدستور المصري ورقابة دستورية القوانين، الإسكندرية، منشأة، ١٩٨٥، ص ١٨٧.

(٤٢) ابراهيم محمد درويش، القانون الدستوري، النظرية العامة والرقابة الدستورية وأسس النظام الدستوري المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧، ص٧٠١-٧٠٢.

(٤٣) حلمي مراد، لماذا دستور جديد، شهادة حلمي مراد في شهود عصر السادات لأنور محمد، القاهرة، دار آية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠، ص٨٣ .

(٤٤) جريدة الأهالي، العدد ٧٨ بتاريخ ٦ ابريل ١٩٧١ .

(٤٥) عصمت سيف الدولة ، الموازنات الدستورية رئيس الجمهورية الاستثنائية [القاهرة : دار النهضة العربية ط١ ، ٢٠٠٠، ص٤١-٤٣ .

(٤٦)مصطفى أبو زيد فهمى ، المصدر السابق، ص٤٤ .

(٤٧) مصطفى أبو زيد فهمى، المصدر نفسة، ص ١٨٩.

(٤٨) عصمت سيف الدولة، هذه المعاهدة، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٠، ص ٤٤.

(٤٩)ابراهيم محمد درويش ، المصدر السابق ، ص٢٠٢ .

(٥١) محمد جابر الزهيري، المصدر السابق ، ص١٦٧ .

(٥٢) مصطفى أبو زيد فهمى، المصدر السابق، ص١٨٩ .

(٥٣) شهادة حلمي مراد، ضمن شهود عصر السادات، المصدر السابق ، ص٨٣-٨٤.

(٥٤) مصطفى أبو زيد فهمى، المصدر السابق، ص١٩١ .

(٥٥) شهادة حلمي مراد، المصدر السابق ، ص٤٥ .

(٥٦) مجدي المتولي، التشريعات المصرية دساتير مصر ، ج١، القاهرة، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر ، ط٢ ، ٢٠١٢، ص١١٧.

(٥٧) رمضان بطيخ، النظم السياسية والدستورية، ج١، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨ ، ٢٣١.

(٥٨) رمضان بطيخ ، مصدر نفسة ، ص٢٣٢ .

(59) Cooper Mark, The Transformation of Egypt, London, CromHelme, 1982 . pp76-77

(٦٠) حسين عبد الرازق، الأهالي صحيفة تحت الحصار، اعداد ، القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٤، ص٢٠ .

(٦١) " الطليعة" ، العدد ١، يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧، ص ٥٠ – ٥٥ .

(٦٢) الاهرام، العدد٣٢٨٧٤، ١٢ ديسمبر(كانون الاول) ١٩٧٦.

(٦٣) الطليعة، العدد ١، يناير(كانون الثاني) ص١٠٦-١٠٧ .

(٦٤) مجلة صباح الخير، القاهرة، العدد ١٣٨١، ٢٤ يونيو(حزيران)١٩٨٢، ص١١.

(٦٥) رمزي زكي، التضخم المستورد. دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٧٣ .

(٦٦) الطليعة"، العدد ٢، فبراير (شباط) ١٩٧٧، ص٦.

(٦٧) رمزي زكي، المصدر السابق، ص٢٧٣.

(٦٨) المصدر نفسه، ص٢٧٤.

(٦٩) كريمة كرم ، توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٥، الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ – ١٩٧٧، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢٣ – ٢٥ مارس ١٩٧٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٦٠.

(٧٠) حسين عبد الرازق، المصدر السابق، ص٢٠.

(٣) ميزان المدفوعات هو سجل اقتصادي يتم استعماله لتدوين كل الاجراءات والأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالدول ،كما ان لكل دولة من الدول العالم ميزان مدفوعات خاصة بها تسجل فيه تفاصيل العمليات واتفاقيات استيراد وتصدير وقروض وديون واستحقاقات وتعويضات وما الى ذلك. للتفصيل، ينظر :.https://www.almrsal.com

تاريخ الزيارة للموقع الالكتروني في ١٠نيسان ٢٠١٩ .

(72) F.O., Tel from British Embassy to the F.O ., " The Egyption Economy , Cairo 7 March ,1977,PP.1-3; F.O., Tel from British Embassy to the F.O .,Confide, Cairo, 15 December ,1975, PP.7-10.

(٧٣) جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي الى عهد مبارك ، دار الشرق، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٧٥ .

(٧٤) الاهرام، العدد ٣٢٩٨٤، ١ يناير(كانون الثاني)١٩٧٧؛ الاهرام، العدد ٣٢٩٨٥ ، ٢ يناير(كانون الثاني) ١٩٧٧ .

(٧٥) الجمهورية، العدد٨٤٣٨ ، ٣ يناير(كانون الثاني) ١٩٧٧.

[٧٦] الأخبار، العدد ٢٧٦٧ ،٩ يناير(كانون الثاني) ١٩٧٧.

[٧٧] الأخبار، العدد ٢٧٦٨ ،١٠ يناير(كانون الثاني) ١٩٧٧ .

[٧٨] " الاهرام " ، العدد ٣٢٩٠٤ ، ١١ يناير(كانون الثاني) ١٩٧٧ .

[٧٩] هو نوع من قماش القطن يلبس في فصل الشتاء يصنع في المصانع الحكومية ذا الوان محددة وكان رداء للطبقات الفقيرة .

[٨٠] الاهرام ، العدد ٣٢٩٠٩ ، ١٦ يناير(كانون الثاني) ١٩٧٧ .

[٨١] الاخبار، العدد ٢٧٧٥، ١٦يناير(كانون الثاني)١٩٧٧.

[٨٢] تبدأ الميزانية في مصر في ١ يوليو(تموز)حتى ٣٠ يونيو(حزيران) التالي.

[٨٣] الاهرام ، العدد ٣٢٩١٠ ، ١٧يناير(كانون الثاني)١٩٧٧.

[٨٤] جوزيف بروز تيتو: ولد في يوغسلافيا عام ١٨٩٢، وفي عام ١٩٢٠ أنضم الى الحزب الشيوعي اليوغسلافي، اختير سكرتيراً عاماً للحزب عام١٩٣٧، ثم حمل لواء المقاومة ضد الاحتلال الألماني ليوغسلافيا في تشرين الثاني ١٩٤٣ ، ترأس الحكومة المؤقتة بوصفه رئيساً للجنة التحرير وبعد الحرب العالمية الثانية ترأس الحكومة الفدرالية، وإنتخب رئيساً للجمهورية عام ١٩٥٣ ادى دوراً كبيراً في حركة عدم الانحياز وكان من مؤسسيها، مات في ٤ مايو ١٩٨٠ . للتفصيل، ينظر: بيداء محمود احمد، جوزيف بروز تيتو حياته ومواقفه من القضايا العربية ١٨٩٢-١٩٨٠، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (أبن رشد) – جامعة بغداد،٢٠٠٣.

[٨٥] محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب، قصة بداية ونهاية عصر انور السادات، القاهرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٢، ١٩٩٠، ص١٨٧-١٨٨.

قائمة المصادر

١-ابراهيم شيحا، محمد رفعت، النظم السياسية والقانون الدستوري، الاسكندرية، دار الفتح للطباعة والنشر ، ٢٠٠١ .

٢-ابراهيم محمد درويش، القانون الدستوري، النظرية العامة والرقابة الدستورية وأسس النظام الدستوري المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧ .

٣-أحمد ابو نينة، ملف خاص رجال الرئيس، مستشارو السادات، الثقة تطرد الكفاءة، العدد ٢١٤، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٧١.

٤-أحمد كامل ، السادات في مؤامرة ومغامرة ١٥ مايو ، بقلم رشاد كامل، القاهرة ، دار نصر للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧ .

٥-الاخبار، العدد ٢٧٧٥، ١٦يناير(كانون الثاني)١٩٧٧.

٦-الأخبار، العدد ٢٧٦٧ ،٩ يناير(كانون الثاني) ١٩٧٧.

٧-الأخبار، العدد ٢٧٦٨ ،١٠ يناير(كانون الثاني) ١٩٧٧ .

٨-أنور السادات، البحث عن الذات، قصة حياتي، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ط١، ١٩٧٨.

٩-الاهرام ، العدد ٣٢٩٠٩ ، ١٦ يناير(كانون الثاني) ١٩٧٧ . الاهرام ، العدد ٣٢٩١٠ ، ١٧يناير(كانون الثاني)١٩٧٧.

١٠-الاهرام، العدد ٣٢٩٨٤، ١ يناير(كانون الثاني)١٩٧٧؛
١١-الاهرام، العدد ٣٢٩٨٥ ، ٢ يناير(كانون الثاني) ١٩٧٧ .
١٢-الاهرام، العدد٣٢٨٧٤، ١٢ ديسمبر(كانون الاول) ١٩٧٦.
١٣-بيداء محمود احمد، جوزيف بروز تيتو حياته ومواقفه من القضايا العربية ١٨٩٢-١٩٨٠، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (أبن رشد) - جامعة بغداد،٢٠٠٣.
١٤-تبدأ الميزانية في مصر في ١ يوليو(تموز)حتى ٣٠ يونيو(حزيران) التالي.
١٥-جابر الزهيري، المصدر السابق، ص ١٩١ .
١٦- الأهالي، العدد ٧٨ بتاريخ ٦ ابريل ١٩٧١ .
١٧-جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي الى عهد مبارك ، دار الشرق، القاهرة ، ٢٠١٢ .
١٨-الجمهورية، العدد٨٤٣٨ ، ٣ يناير(كانون الثاني) ١٩٧٧.
١٩-حسين عبد الرازق، الأهالي صحيفة تحت الحصار، اعداد ، القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٤ .
٢٠-حلمي مراد، لماذا دستور جديد، شهادة حلمي مراد في شهود عصر السادات لأنور محمد، القاهرة، دار آية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ .
٢١-رمزي زكي، التضخم المستورد. دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
٢٢-رمضان بطيخ، النظم السياسية والدستورية، ج١، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨ .
٢٣-سامي متولي، خمسون عاماً حباً في الأهرام والبرلمان، القاهرة ، دار الصفوة ، د.ت .
٢٤-سيد مرعي، أوراق سياسية، ج٣، القاهرة ، المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٩ .
٢٥-الاهرام ، العدد ٣٢٩٠٤ ، ١١ يناير(كانون الثاني) ١٩٧٧ .
٢٦-الطليعة ، العدد ١، يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ .
٢٧-الطليعة ، العدد ٢، فبراير (شباط) ١٩٧٧ .
٢٨-الطليعة ، العدد ١، يناير(كانون الثاني) ١٩٧٧.
٢٩-عصمت سيف الدولة ، الاستبداد الديمقراطي [بيروت : دار الكلمة للنشر ، ط١ ، ١٩٨١ .
٣٠-عصمت سيف الدولة ، الموازنات الدستورية رئيس الجمهورية الاستثنائية [القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠ .
٣١-عصمت سيف الدولة، هذه المعاهدة، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٠ .
٣٢-عيزرا وايزمان، الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي، عمان، دار الجليل، ١٩٨٤،
٣٣-الفريق محمد فوزي، حرب أكتوبر ١٩٧٣ دراسة ودروس، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ط٢ ، ١٩٨٩ .
٣٤-كريمة كرم ، توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٥، الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٧٨
٣٥-كيريك ج. بيتي، مصر في عهد السادات، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة رقم ٨٥١

٣٦-لطفي الخولي، مدرسة السادات السياسية، القاهرة، كتاب الاهالي رقم (١١) نوفمبر ١٩٨٦ .
٣٧-مجدي المتولي، التشريعات المصرية دساتير مصر ، ج١، القاهرة، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر ، ط٢ ، ٢٠١٢ .
٣٨-مجلة صباح الخير، القاهرة، العدد ١٣٨١، ٢٤ يونيو(حزيران)١٩٨٢ .
٣٩-محافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧ .
٤٠-محمد الطويل ، لعبة الأمم والسادات، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨
٤١-محمد جابر الزهيري ، التطور الدستوري في مصر ١٩٥٢-١٩٧١ ، ماجستير ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٦ .
٤٢-محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب، قصة بداية ونهاية عصر انور السادات، القاهرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٢، ١٩٩٠ .
٤٣-محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة، ج٢، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٦،
٤٤-محمود رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨-١٩٧٨ البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط٣ ، ١٩٩٢ .
٤٥-مذكرات ضياء الدين داوود، سنوات عبد الناصر وأيام السادات، القاهرة، دار الخيال، ١٩٩٨.
٤٦-مذكرات علي صبري، علي صبري يتذكر بصراحة عن السادات، بقلم عبد الله إمام، القاهرة، دار الخيال، ١٩٩٩ .
٤٧-مصطفى أبو زيد فهمى، الدستور المصري ورقابة دستورية القوانين، الإسكندرية، منشأة، ١٩٨٥ .
٤٨-الموقع الالكتروني:.https://www.almrsal.com
Ghali Shoukri , Egypt ; portrait of A president, London, Zed pres١٩٨١

List of sources

1- Ibrahim Shiha, Muhammad Refaat, Political Systems and Constitutional Law, Alexandria, Dar Al-Fath for Printing and Publishing, 2001.
2- Ibrahim Muhammad Darwish, Constitutional Law, General Theory, Constitutional Oversight, and the Foundations of the Egyptian Constitutional System, Cairo, Dar Al Nahda Al Arabiya, 2007.
3-Ahmed Abu Nina, Special File: The President's Men, Sadat's Advisors, Trust Drives Competence, No. 214, dated May 17, 1971.
4- Ahmed Kamel, Sadat in the Conspiracy and Adventure of May 15, written by Rashad Kamel, Cairo, Dar Nasr for Publishing and Distribution, 1997.
5- Al-Akhbar, Issue No. 2775, January 16, 1977.
6- Al-Akhbar, Issue No. 2767, January 9, 1977.
7- Al-Akhbar, Issue No. 2768, January 10, 1977.
8-Anwar Sadat, The Search for the Self, The Story of My Life, Cairo, Modern Egyptian Office, 1st edition, 1978.
9-Al-Ahram, Issue No. 32909, January 16, 1977. Al-Ahram, Issue No. 32910, January 17, 1977.
10-Al-Ahram, Issue No. 32984, January 1, 1977؛
11-Al-Ahram, Issue No. 32985, January 2, 1977.
12-Al-Ahram, Issue 32874, December 12, 1976.

13- Bayda Mahmoud Ahmed, Joseph Broz Tito's Life and Positions on Arab Issues 1892-1980, unpublished doctoral thesis, College of Education (Ibn Rushd) - University of Baghdad, 2003.
14- The budget in Egypt begins on July 1 until the following June 30.
15- Jaber Al-Zuhairi, previous source, p. 191.
16- Al-Ahaly, Issue No. 78, dated April 6, 1971.
17- Jalal Amin, The Story of the Egyptian Economy from the Era of Muhammad Ali to the Era of Mubarak, Dar Al-Sharq, Cairo, 2012.
18-Al-Jumhuriya, Issue 8438, January 3, 1977.
19-Hussein Abdel Razek, Al-Ahali newspaper under the siege, prepared by, Cairo, Third World House, 1994.
20-Helmy Murad, Why a New Constitution, Helmy Murad's Testimony on the Witnesses of the Sadat Era by Anwar Muhammad, Cairo, Aya Publishing and Distribution House, 1990.
21-Ramzi Zaki, Imported Inflation. A study on the effects of inflation in capitalist countries on Arab countries, Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, Cairo, 1986.
22-Ramadan Batikh, Political and Constitutional Systems, Part 1, Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2008.
23-Sami Metwally, Fifty Years of Love in Al-Ahram and Parliament, Cairo, Dar Al-Safwa, d.
24- Sayyed Mar'i, Political Papers, Part 3, Cairo, Modern Egyptian Office, 1979.
25-Al-Ahram, Issue No. 32904, January 11, 1977.
26-Al-Tali'ah, Issue 1, January 1977.
27-Al-Tali'ah, Issue 2, February 1977.
28- Al-Tali'ah, Issue 1, January 1977.
29-Ismat Saif al-Dawla, Democratic Tyranny [Beirut: Dar al-Kalima Publishing, 1st edition, 1981.
30- Ismat Saif al-Dawla, The Constitutional Budgets of the President of the Exceptional Republic [Cairo: Dar al-Nahda al-Arabiya, 2000.[
31-Ismat Seif al-Dawla, This Treaty, Dar Al-Masirah, Beirut, 1980.
32-Ezra Weizman, The War for Peace, translated by Ghazi Al-Saadi, Amman, Dar Al-Jalil, 1984،
33-Lieutenant General Muhammad Fawzi, The October War of 1973, Study and Lessons, Cairo, Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, 2nd edition, 1989.
34- Karima Karam, Distribution of Income between Urban and Rural Egypt 1952-1975, The Egyptian Economy in a Quarter Century 1952-1977, Research and Discussions at the Third Annual Scientific Conference of Egyptian Economists, Cairo 23-25 March 1978), Egyptian General Book Authority, Cairo, 1978
35- Kerik J. Betty, Egypt during the Era of Sadat, Cairo, State Information Service, translated books No. 851
36- Lotfi Al-Kholy, Sadat Political School, Cairo, Parents' Book No. (11), November 1986.
37-Magdy El-Metwally, Egyptian Legislation, Constitutions of Egypt, Part 1, Cairo, Al-Tobgy Foundation for Printing and Publishing, 2nd edition, 2012.
38-Sabah Al-Khair Magazine, Cairo, Issue 1381, June 24, 1982.
39- Governor Ismail, Egypt's National Security in the Age of Challenges, Cairo, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, 1987.

40-Muhammad Al-Taweel, The Game of Nations and Sadat, Cairo, Al-Zahraa for Arab Media, 1988.
41- Muhammad Jaber Al-Zuhairi, Constitutional Development in Egypt 1952-1971, Master's, Department of History, Faculty of Arts, Ain Shams University, 2016.
42-Muhammad Hassanein Heikal, Autumn of Anger, the story of the beginning and end of the era of Anwar Sadat, Cairo, Publications Company for Distribution and Publishing, 2nd edition, 1990.
43-Muhammad Fawzi, The Reconciliation Strategy, Part 2, Cairo, Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, 1986،
44-Mahmoud Riyad, Memoirs of Mahmoud Riyad 1948-1978, The Search for Peace and Conflict in the Middle East, Cairo, Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, 3rd edition, 1992.
45-Memoirs of Dia al-Din Daoud, The Years of Abdel Nasser and the Days of Sadat, Cairo, Dar al-Khayal, 1998.
46-Ali Sabry's memoirs, Ali Sabry remembers frankly about Sadat, by Abdullah Imam, Cairo, Dar Al-Khayal, 1999.
47- Mustafa Abu Zaid Fahmy, The Egyptian Constitution and Constitutional Control of Laws, Alexandria, Mansha'ah, 1985.

المصادر الاجنبية

49-Israeli Raphael R. The Public Diary of president Sadat, Part one m the Road to Road to War, October ١٩٧٠-October ١٩٧٣ .
50-Cooper Mark, The Transformation of Egypt, London, Crom Helme, 1982 .
51-Cooper Mark, The Transformation of Egypt, London, CromHelme, 1982 .
52-Dawisha A.I, Egypt in the Arab world, the Elements of policy, London, The Macmillan Press LPD , 1976 .
53-F.O., Tel from British Embassy to the F.O ., " The Egyption Economy , Cairo 7 March ,1977,PP.1-3; F.O., Tel from British Embassy to the F.O .,Confide, Cairo, 15 December ,1975
54-Ghali Shoukri , Egypt portrait of President , London, Zed Press, 1981 .
55-Israeli Raphael R. The Pubilc Diary of President Sadat , part one .
56-Laura Zittrain Eisenberg, Negotiating Arab Israeli peace , Problems Possibilities', Indiana University Press, 1982. .
57-Raphael , Israeli , R. The Public Diary of president Sadat , part one .